مدخل إلى علم المصطلح

الدكتور: عبد اللطيف عبد اللطيف الريح

اعداد: أم جود

لا تنسوني من صالح الدعاء

كلية الأداب – قسم اللغة العربية – المستوى الثامن

المحاضرة الأولى: نشأة المصطلحية ونموها وتعريفها

- إنّ التقدّم في المعرفة البشريّة والتكنولوجيا والاقتصاد يعتمد إلى حدّ كبير على توثيق المعلومات وتبادلها .
- وتُستخدَم المفاهيم، التي نعبّر عنها بالمصطلحات والرموز، أساساً لتنظيم الأفكار العلميّة وجميع المعلومات الأخرى.
- غير أنّ هذا التطور السريع في المعارف الإنسانيّة أدّى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية، إذ لا يوجد تطابق ولا تناسب بين عدد المفاهيم العلميّة المتنامية وعدد المصطلحات التي تعبّر عنها.
- فعدد الجذور في أيّة لغة لا يتجاوز الآلاف، و يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين وهي في ازدياد ونمو مضطردين.
- ففي حقل الهندسة الكهربائيّة، مثلاً، يوجد حالياً ما يربو على أربعة ملايين مفهوم، ولا يحتوي أكبر معجم لأيّة لغة على أكثر من ستمائة ألف مدخل.
- ولهذا كلّه، تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالمجاز والاشتراك اللفظيّ وغيرهما من الوسائل الصرفيّة والدلاليّة.
- وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب على المستوَيين الوطنيّ والدوليّ، خاصّة أن تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ما يؤدّي إلى صعوبة في تبادل المعلومات وتنميتها.
- ولهذا كان لا بدّ من توحيد المبادئ التي تتحكّم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها.

ومن هنا نشأ علم المصطلح الحديث (المصطلحية) خلال القرن العشرين؛ وهو علم حديث النشأة وما زال في دور النمو والتكامل.

مصطلح أم اصطلاح ؟

- إنّ كلمتي " مصطلح " و " اصطلاح " مترادفتان في اللغة العربيّة. وهما مشتقّتان من "اصطلح" (وجذره صلح) بمعنى "اتفق"؛ لأنّ المصطلح أو الاصطلاح يدلّ على اتفاق أصحاب تخصّص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علميّ محدّد.
- ولكنّ بعضهم يحسب أنّ لفظ "مصطلح " خطأ شائع وأنّ اللفظ الصحيح هو " اصطلاح "، ويسوقُ لذلك ثلاثةَ أسباب هي:

١- إنّ المؤلِّفين العرب القدماء استعملوا لفظ " اصطلاح " فقط.

٢- إنّ لفظ (مصطلح) غير فصيح لمخالفته قواعد اللغة العربيّة

٣- إنّ المعاجم العربيّة التراثيّة لم تسجّل لفظ (مصطلح) وإنّما نجد فيها لفظ (اصطلاح) فقط.

لكن مَن يدقق النظر في المؤلّفات العربيّة التراثيّة، يجد أنّها تشتمل على لفظَي(مصطلح) و(اصطلاح) بوصفهما مترادفين. فعلماء الحديث كانوا أوّل من استخدم لفظ " معجم " ولفظ " مصطلح " في مؤلّفاتهم.

كما ظهر لفظ " مصطلح " في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل " الألفيّة في مصطلح الحديث" للزين العراقي وغيره.

كما استَخدَم لفظ "المصطلح" كُتّابٌ آخرون غير علماء الحديث مثل شهاب الدين أحمد بن يحيى المعروف بابن فضل الله العُمَري في كتابِهِ " التعريف بالمصطلح الشريف" الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحيّة المستعملة في الكتابة الديوانيّة.

واستعمل ابن خلدون لفظ (مصطلح) في(المقدمة) فقال: " الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان ...".

وفي القرن الثاني عشر الهجري، استعمل محمد التهاوني لفظَي (اصطلاح) و(مصطلح) بوصفهما مترادفَين في مقدِّمة كتابه المشهور " كشّاف اصطلاحات العلوم.

من كلِّ هذا وغيره ندرك أنّ المؤلِّفين العرب القدامى استعملوا لفظَي (مصطلح) و(اصطلاح) بوصفهما مترادفين.

أما الادعاء بأن لفظ (مصطلح) لا يتّفق والقواعد العربيّة؛ لأنّه اسم مفعول من الفعل (اصطلح) وهو فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف جرّ فنقول " اصطلحوا عليه "، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول " مصطلح عليه"؛ فإنّ قواعد اللغة العربيّة تُجيز حذف الجار والمجرور منه للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول عَلَماً أو اسماً يُسمى به، فنقول " مصطلح" فقط.

- أما عدم ورود لفظ (مصطلح) في المعاجم العربيّة إلا في معجم (الوجيز) لمجمع اللغة العربيّة الذي صدر سنة ١٩٨٠م و "المعجم العربيّ الأساسيّ " الذي صدر سنة ١٩٨٩م، فيعود السبب في ذلك إلى أنّ المعاجم لا تسجِّل جميع ألفاظ اللغة.

المصطلحيّة: علم المصطلح وصناعة المصطلح:

- تستخدم في الدراسات العربية عدة مترادفات للدلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: المصطلحية، وعلم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات، والمصطلحاتية، إلخ.
- غير أن الدراسات الغربية التي تتناول علم المصطلح الحديث، قد فرّقتْ بين فرعين من هذه الدراسة.

أهمّيّة المصطلح:

- المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي.
- وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم؛ لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة.
- وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه(مجتمع المعلومات)أو (مجتمع المعرفة)
- حتّى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنمسا اتّخذت شعار (لا معرفة بلا مصطلح).

المصطلح في التراث العربيّ:

- أدرك العرب القدماء أهمّيّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم.
- قال القلقشندي في كتابه صبح الأعشى: "على أنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتَّم والمهمّ المقدَّم، لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه...»
- ونوّه التهاونيّ في مقدّمة كتابه المشهور " كشاف اصطلاحات الفنون بأهمية المصطلح

تعريف المصطلح: عرّف اللغويون العرب القدامى المصطلحَ بأنّه:

- لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن.
- أو أنّه لفظ نُقل من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة للتعبير عن معنى جديد.
- قال الجرجاني في تعريف الاصطلاح في كتابه " التعريفات :"عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقل عن موضعه." ثم أضاف وكأنّه يتحدث عن بعض طرائق وضع المصطلح " :إخراج اللفظ من معنى إلى آخر، لمناسبة بينهما."
- وعرّفه أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م) في كتابه " الكلّيّات بقوله :" الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء.

وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد."

وعرّفه مرتضى الزَّبيديّ (١١٤٥-١٢٠٥هـ/١٧٣٢-١٧٩٠م) في معجمه " تاج العروس " بأنّه: " اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص."

الشروط الواجب توفرها في المصطلح

- يلخّص الدكتور أحمد مطلوب، الأمين العام للمجمع العلميّ العراقيّ، الشروط الواجب توفرها في المصطلح والتي يمكن أن نستشفّها من التعريفات السابقة في ما يأتي:

١- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة.

٢- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغويّة الأولى.

٣- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ (العام).

نشوء علم المصطلح الحديث:

شرع علماء الأحياء والكيمياء بأوروبا في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالميّ منذ القرن التاسع عشر. وقد أخذت هذه الحركة في النمو تدريجياً.

وبين عامي ١٩٠٦ و ١٩٢٨م، صدر معجم شلومان المصوَّر للمصطلحات التقنية بست لغات وفي ستة عشر مجلداً.

- وتكمن أهمّيّة هذا المعجم في أنّ تصنيفه تمّ على أيدي فريق دوليّ من الخبراء، وأنّه لم يرتِّب المصطلحات ألفبائياً، وإنما رتّبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يُسهم تصنيفُ المفاهيمِ ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره

- وشهد عام ١٩٣١م صدور كتاب " التوحيد الدوليّ للغات الهندسة، وخاصّة الهندسة الكهربائيّة " للأستاذ فيستر، الأستاذ بجامعة فينّا.

- وقد عَدّ معظمُ اللغويّين والمهندسين هذا الكتابَ من المراجع المهمّة في صنعتهم وعدّوا فيستر أكبر روّاد علم المصطلح الحديث.

- بعد الحرب العالمية الثانية حلت محل لجنة التقنيات للمصطلحات لجنة جديدة تسمى (اللجنة التقنية ٣٧) المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها ، وهي جزء من (المنظمة العلمية للتوحيد المعياري ISO)التي تتخذ جنيف مقراً لها .

- ويتولى (المعهد النسماوي للمقاييس) في فينا أمانة سر (اللجنة التقنية)..

- وفي عام ١٩٧١م تمّ تأسيس (مركز المعلومات الدوليّ للمصطلحات) بالتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساويّة في فينّا وتولى إدارته الأستاذ هلموت فلبرFelber ، أستاذ علم المصطلح في جامعة فينا ذو النشاط الواسع في هذا الحقل. ومن أهم أهداف هذا المركز ما يلي:

١- تشجيع البحوث العلميّة في النظريّة العامّة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات، وتوثيقها، وعقد دورات تدريبيّة في هذا الميدان.

٢- توثيق المعلومات المتعلِّقة بالمصطلحات، والخبراء، والمشروعات، والمؤسَّسات الدوليّة العاملة في هذا الحقل

٣- تنسيق التعاون الدوليّ في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها.

٤- بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات، وأسس تبادل المعلومات بينها.

وقد عقد هذا المركز عدداً من المؤتمرات والندوات العالمية كان أولها : الندوة العالمية الأولى حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات التي عُقدت في فينا سنة ١٩٧٥م.

- وقد أظهرت بوضوح حاجة المنظمات الدولية للتعاون في تبادل المعلومات حول المصطلحات ورغبتها الشديدة فيه .
- ونظراً لإقبال عدد من المنظمات الدولية الكبرى على استخدام الحاسب الإلكتروني في خزن المصطلحات وتوثيقها ، وضرورة الاتفاق على أسس عالمية تيسر تبادل المعلومات ، نظم المركز في فينا في أبريل ١٩٧٩م المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية الذي كان يرمي إلى:

١- إرساء مبادئ التعاون الدولي في حقل المصطلحات العلمية والتقنية وتبادلها وشروط هذا التعاون.

٢- تطوير مجموعة من الأسس الهادية التي تيسر إقامة بنوك جديدة للمصطلحات.

٣- إعطاء فكرة واضحة عن المشكلات الرئيسة التي تواجه بنوك المصطلحات ،واقتراح الحلول فيها.

- في عام ١٩٧٩م في الفترة ٢٧-٣٠ نوفمبر نظم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفيتية ندوة عالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية ، لبحث المعجمية وحالتها الراهنة وإمكانات تطويرها، ومشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها ، ومشكلات تعليم المصطلحية ، وعلاقة المصطلحية بالعلوم الأخرى. وكان من أهم ما أوصت إليه الندوة في ختام اجتماعها ما يأتي:

✓ ضرورة تعميق التعاون وتبادل الآراء والخبرات على المستويين الوطني والعالمي لحل المشكلات النظرية والمنهجية في المصطلحية .

✓ ضرورة تطوير نموذج لبنك مصطلحات خاص بحقول محددة

✓ وضع وصف لواجبات العاملين في حقل المصطلحات وطبيعة أعمالهم

✓ تجميع المناهج الجامعية المستعملة في تدريس المصطلحية مع أخذ حاجات الأقطار النامية في النظر

ومن المؤتمرات التي كانت عن المصطلحية (الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريب في المصطلحية) التي عقدت في كندا في يونيو ١٩٨٢م. ثم الندوة الخاصة بالمصطلحية في المؤتمر العالمي للمعجميين بجامعة اكسترا في سبتمبر ١٩٨٣م.

تعريف علم المصطلح (المصطلحية) ونطاقه:

- يُعرَّف علم المصطلح بأنّه " العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها".
- وعلم المصطلح علم مشترك بين اللسانيّات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي.

ولهذا ينعته الباحثون الروس بأنّه " علم العلوم" .

ويتناول علمُ المصطلح جوانبَ ثلاثة متّصلة من البحث العلميّ والدراسة الموضوعيّة وهي:

أوّلاً- يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس – النوع والكل – الجزء) التي تتبلور في صورة منظومات مفهوميّة تشكّل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة التي تعبِّر عن تلك المفاهيم. وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من علم المنطق وعلم الوجود.

- ثانياً- يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغويّة، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من فروع علم المعجم (علم المعجم وعلم تطوّر دلالات الألفاظ .
- ثالثاً- يبحث علم المصطلح في الطرق العامّة المؤدِّية إلى خلق اللغة العلميّة، بصرف النظر عن التطبيقات العمليّة في لغة طبيعيّة بذاتها

وبذلك يُصبح عِلم المصطلح عِلماً مشتركا بين علوم اللغة، والمنطق، والوجود، والمعرفة، والتصنيف، والإعلاميّات، والموضوعات المُتخصِّصة.

فكلُّ هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكليّ للعلاقة المُعقَّدة بين المفهوم والمصطلح.

وعرّف فيستر، في أواخر حياته، عِلمَ المصطلح بأنّه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختصّ بعلم من العلوم، وحدّد سماتِ علم المصطلح بخمس:

١. يبحث علم المصطلح في المفاهيم، للوصول إلى المصطلحات التي تعبّر عنها.
٢. ينتهج علم المصطلح منهجاً وصفيّاً.

٣. يهدف علم المصطلح إلى التخطيط اللغويّ، ويؤمن بالتقييس والتنميط.

٤. علم المصطلح علم بين اللغات.

٥. يختص علم المصطلح غالباً باللغة المكتوبة.

المحاضرة الثانية: مدارس علم المصطلح

انتقل اهتمام الغربيين بعلم المصطلح من جهد فردي مبعثر خلال القرن التاسع عشر إلى جهد مدرسي منظم تجلت ملامحه مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين. وأبرز المدارس المختصة في هذا الشأن هي :

١- المدرسة الألمانية النمساوية: يُعدّ أوجين فوستر الرّجل الذي وضع الأساس النظري الذي تستمد منه هذه المدرسة أهم مبادئها وتتمثل أهمّ المبادئ النظريّة التي توجّه اهتمامها بالبحث المصطلحي فيما يلي:

أولاً- اعتبار تحديد المفاهيم و تصنيفها أساس كل عمل مصطلحي.

ثانياً- تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد و ذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللّفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية والتقنية.

ثالثاً- الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلاً من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم.

رابعاً- اعتماد مبدأ الاقتصاد في اللغة و مراعاة الاستعمال عند وضع المصطلحات؛ وذلك حتى يسهل تداولها بين جمهور المتكلمين.

خامساً- عدم اعتبار السياق للمصطلح أثناء وضع مفهومه أو تحديد خصائصه فالمفهوم مستقل عن السياق.

سادساً- التسليم بأنّ الجهد المصطلحي ممارسة تقييسية غايتها تحقيق مطلب التوحيد المصطلحي

سابعاً- القول بأن علم المصطلح هو علم منفتح على العلوم المجاورة في بناء مقولاته (علم المنطق – اللسانيات- علم التصنيف و الإحصاء- الإعلامية)

لقد مثّلت المدرسة الألمانية النمساوية المهاد النظري المُؤسس لعلم المصطلح، فمع ظهور مصنفات روادها بدأ هذا العلم مستقلاً بذاته من جهة موضوعه و شروط مقاربته و مناهج النظر فيه.

٢- المدرسة السوفيتية:

ظهرت هذه المدرسة مع بدايات العقد الثالث من القرن المنقضي ومن أهم أعلامها لوتي Lotte وكندلكي KandelakiودريزنDrezen وقد عنيت هذه المدرسة بالتركيز على جملة من المحاور أهمها:

الأول: التسليم بأن موضوع علم المصطلح ذو طابع لغوي و كل معالجة له لا تخرج عن الحيز اللساني.

الثاني: ضرورة العناية في كل عمل مصطلحي بتحديد المفاهيم و تعيين ما يناسبها من مصطلحات.

الثالث: ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية اللسانية عند القيام بالتوليد المصطلحي .

ومن ثمة فقد بدت هذه المدرسة مركزة على الوجه اللساني للظاهرة المصطلحية، حريصة على وصلها بالسياق الاجتماعي.

٣. المدرسة التشيكوسلوفاكية:

تعود بدايات البحث المصطلحي في هذه المدرسة إلى بداية العقد الثالث من القرن العشرين وقد كانت محكومة بهاجس الدفاع عن شرعية استمرار لغتين هما التشيكية و السلافية وأبرز أعلامها: كيكوريك Kocourek و دروزد Drozd. وأهم المسائل التي استأثرت باهتمامها:

أولاً- العناية بالتوحيد المصطلحي على الصعيدين الوطني و الدولي.

ثانياً- التأكيد على خصوصية الوحدة المصطلحية (تمييزها عن الكلمة) و بيان العلاقة الضرورية بين المفهوم و التسمية.

ثالثاً- فتح الوحدة المصطلحية على النص؛ وذلك لأن دراسة الوحدات المصطلحية تستوجب في نظر دروزد Drozd "اعتبار كل المظاهر اللسانية الملائمة أي: المظاهر الصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية".

رابعاً- التسليم بأن اللغة العلمية التقنية لغة أحادية الدلالة تتسم بالدقة الدلالية والانتظام المفهومي والحياد الشعوري.

أسهمت المدرسة التشيكوسلوفاكية في رسم معالم المنهج النصي الذي لا يلغي إمكان تنزيل المصطلح ضمن سياق النص الذي ينتمي إليه، مما يجعل الوحدة المصطلحية منفتحة على الوحدات اللغويّة المجاورة في إطار علاقات تركيبية مخصوصة يمليها النص فيتسنى باستدعاء السياق رفع الالتباسات المفهومية الناتجة عن الاشتراك والترادف.

٤. المدرسة الكندية:

ظهرت بداية العقد السادس من القرن الماضي، وقد أفادت مما وضعه أعلام المدارس السابقة وأشهر رواد هذه المدرسة روندو Rondeau وبولنجي Boulanger. وأهم مبادئها:

أولاً- اعتبار المصطلح وحدة لغوية تتكون من تسمية ومفهوم.

ثانياً- التفريق بين الكلمات العامة والمصطلحات.

ثالثاً- وصل مبدأ التوحيد المصطلحي بالسياق الاجتماعي اللساني.

٥- المدرسة الفرنسية:

من أبرز أعلامها ألان راي Ray وكيلبير Guilbert وديبوا Dubois وراي دوبوف .Deboiv وأهم ملامح تمثلها للظاهرة المصطلحية هي :

أولاً- إنشاء نظرية للاشتقاق المعجمي خاصة بتوليد المصطلح.

ثانياً- تحديد خصائص التعريف المصطلحي.

رابعاً- وصل المصطلح بالسياق الدلالي الذي ينتمي إليه.

٦- المدرسة البريطانية:

انصرفت إلى التركيز على الظاهرة المصطلحية في بعديها النظري و التطبيقي؛وذلك ضمن إطار مجموع القضايا التي تهم اللغات الخاصة ، ومن أهم محاورها ما يأتي:

أولاً- اهتمت بالتمييز بين المصطلحات والكلمات العامة .

ثانياً- عنيت بمناهج تعلمية اللغات الخاصة .

ثالثاً- سعت إلى تطوير شبكات بنوك المصطلحات.

المحاضرة الثالثة: مفاهيم في علم المصطلح والفروق بينها

أولاً- المفهوم

١- المفهوم والمصطلح :

المفهوم فكرة أو صورة عقلية تتكون من خلال الخبرات المتتابعة التي يمر بها الفرد ، سواء كانت هذه الخبرات مباشرة أم غير مباشرة.

فعلى سبيل المثال: يتكون المفهوم الصحيح " للصلاة" من خلال خبرة المتعلم التي يكتسبها في المراحل التعليمية المختلفة، ومن خلال أدائه للصلاة على الوجه الصحيح.

وكذلك يتكون مفهوم "الإنفاق في سبيل الله " لدى المتعلم من خلال المعرفة التي تقدم له في محتوى مناهج التربية الإسلامية ومن خلال مواقف الحياة المختلفة.

ويتسم كل مفهوم بمجموعة من الصفات والخصائص التي تميزه عن غيره، فمفهوم " الزكاة " يختلف مثلا عن مفهوم " الحج ". كما يشترك جميع أفراد المفهوم في الصفات والخصائص التي تميزه عن غيره من المفاهيم

الأخرى، " فالركوع " مثلا أحد أفراد مفهوم الصلاة يختلف عن أحد أفراد مفهوم الحج " كالطواف مثلا، ... وهكذا.

وتعتبر خاصيتا "التجريد والتعميم" من أهم خصائص المفهوم، فمفهوم " الإنفاق " مثلاً من المفاهيم غير المحسوسة ، ويتجسد فيما يبذل من مال في سبيل الله وهو في الوقت نفسه مفهوم عام يشمل: الإنفاق بالمال أو الجهد ، أو الوقت.

يختلف المفهوم عن المصطلح في أنّ المفهوم يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فإنه يركز على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أنّ المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس .

وينبغي التأكيد على أنّ المفهوم ليس هو المصطلح، وإنما هو مضمون ودلالة هذا المصطلح في ذهن المتعلم.

ولهذا يعتبر التعريف للكلمة ، أو للمصطلح هو الدلالة اللفظية للمفهوم.

وعلى ذلك يمكن القول بأن كلمة الصلاة مثلا ماهي إلا مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراك العناصر المشتركة بين الحقائق التي يوجد فيها التكبير، وقراءة القرآن، والقيام، والركوع، والسجود والتشهد والسلام.

وكلمة "الحج "مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراكنا للعناصر المشتركة بين المواقف:

كالإحرام، والطواف حول الكعبة المشرفة، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفات، والنزول بالمزدلفة، والرجم، والحلق أو التقصير...

فالملاحظ مع كلمتي (الصلاة، والحج) أنه تم أولاً التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في خصائص كل كلمة، ثم تحديد الخصائص أو العناصر المتشابهة ووضعها في مجموعات أو فئات أطلق عليها اسم المفهوم(الصلاة . الحج).

٢- بين المعنى والمفهوم: إنّ المعنى – عند اللغويين- صورة ذهنية وُضع بإزائها لفظ ، والمفهوم – عند المناطقة- ما يمكن حصوله في الذهن .

وبعبارة أخرى فإنّ كلاً من المعنى والمفهوم يشير إلى الصورة الحاصلة في الذهن ،غير أنّ (التهانوي) في كشافه يفرق بينهما من حيث القصد ، يقول: «فمن حيث إنّ الصورة مقصودة باللفظ سُميت معنى، ومن حيث إنها حاصلة في العقل سُميت بالمفهوم» وهذا التمييز لا يجنبنا الوقوع في تداخل بين مصطلحي (مفهوم) و(معنى) إذ يصبح بمقتضاه كل معنى مفهوماً ،وليس كل مفهوم معنى.

ثانياً – الكلمة والمصطلح:

لا يسمى اللفظ الذي يدل على المفهوم (كلمة) بل (اصطلاحاً) أو (مصطلحاً) ويمكننا التمييز بين الكلمة والمصطلح بعدة طرائق:

الأولى:أن نقول إنَّ للكلمة (معنى) ،على حين أن للمصطلح (مفهوماً).

الثانية: أن نقول إنّ الكلمة تنتمي إلى اللغة العامة ، أما المصطلح فينتمي إلى اللغة المتخصصة ، أي: اللغة العلمية أو التقنية لمجالٍ معرفي معيّن .

وقد يكون اللفظ عاماً وخاصاً حسب السياق، فإذا قلنا:(شعرت بالعطش فشربت الماء) فإنّ لفظ (الماء)هنا ينتمي إلى اللغة العامة.

أما إذا قلنا في درس الكيمياء : «إنّ الماء يتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين» فلفظ (الماء)هنا مصطلح ينتمي إلى اللغة العلمية الخاصة بالكيمياء.

ولا نستطيع أن نعرِّف المفهوم بدقة ما لم نحدد موقعه من النظام المفهومي للمجال العلمي الذي ينتمي إليه. فالمفاهيم تنتظم في أنظمة مفهومية تعطيها معناها وتهبها دلالاتها

فإذا ذكرنا عبارة " الضوء الأصفر" مجردة فإنها تنتمي إلى اللغة العامة .

ولكن إذا أدخلنا " الضوء الأصفر" في نظام معلوم أصبح رمزاً أو مصطلحاً لمفهوم معين.

فعندما نضع الضوء الأحمر والضوء الأصفر والضوء الأخضر في ترتيب معين وفي إطار معيّن عند تقاطع الطرق ، أصبح لدينا منظومةٌ لإشارات المرور ، وصار لكل ضوء مفهومه الخاص به ، وتنتمي هذه إلى نظام مفهومي أوسع أو حقل مفهومي أكبر يمكن أن نطلق عليه اسم نظام المرور أو حقل المواصلات.

ثالثاً- اللغة العامة واللغة الخاصة:

اللغة كما عرّفها ابن جني «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".

ويكمن الغرض الرئيس لاستعمالات اللغة في التواصل اليومي، وتبادل المعلومات ، والتعبير عن الحاجات والرغبات. ونظراً لأنّ اللغة تستعمل داخل المجتمع في بيئات متعددة ومن قبل جماعات ذات مستويات متباينة، فإنها تتأثر بتلك البيئات والمستويات.

وينشأ عن ذلك التأثر أنواع لغوية متعددة تتمثل في اللهجات الإقليمية(عراقية،مصرية،سعودية،مغربية)،والمستويات الاجتماعية (لغة الطبقة الراقية ، لغة الطبقة المتوسطة، لغة الطبقة الفقيرة، الخ).

وإضافة إلى استعمال اللغة لتحقيق الغرض العام في التواصل اليومي ، فإن جماعات معينة داخل المجتمع ، تجمعها اهتمامات علمية أو مهنية مشتركة ، تستعمل اللغة لأغراض خاصة بها .

فالأطباء ، مثلاً، يستخدمون اللغة لتبادل المعلومات الطبية فيما بينهم ، فتتأثر لغتهم بطبيعة مهنتهم وتصبح لها خصوصيات تميزها عن اللغة العامة في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية(التركيبية) والدلالية .

ويكتسب أهل المهنة لغتهم الخاصة أثناء تدربهم على المهنة ومزاولتها.ليتمكنوا من التواصل بسهولة مع بقية أبناء المهنة.

وقد عَرَفَ اللسانيون العرب ذلك منذ أمد طويل . فعندما تحدث المبارك بن الأثير في كتابه " النهاية في غريب الحديث والأثر" عن اللفظ قسّمه إلى عام وخاص.

فاللغة التي تكثر فيها الألفاظ الخاصة أو المصطلحات العلمية والمهنية يمكن تسميتها باللغة الخاصة .

ويسميها بعضُ اللغويين بلغة الأغراض الخاصة لتمييزها عن اللغة العامة التي تستعمل لأغراض الحياة اليومية بمختلف جوانبها.

ويسميها بعضهم الآخر باللغة القِطاعية؛ لأنها تسخدم في قطاع معيَّن من قطاعات الحياة المتعددة.وتكثر في هذه اللغة الخاصة المصطلحات المتعلقة بالحقل العلمي الذي تدور حوله . وبعبارة أخرى، لكل حقل علمي مصطلحاتُه الخاصة به.

وكانت مدرسة براغ اللغوية تفضل الحديث عن الوظائف اللغوية بدلاً من الأغراض . وتحدد أربعة أنواع من اللغة ، ولكل نوع منها وظيفة مختلفة ، وهي على الوجه الآتي:

١- اللغة اليومية : ذات وظيفة تواصلية

٢- اللغة التقنية: ذات وظيفة عمليّة تقنية

٣- اللغة العلمية: ذات وظيفة نظرية- تقنية

٤- اللغة الأدبية: ذات وظيفة جمالية

ويختص كل نوع من الأنواع اللغوية بأسلوب معيّن ، فللغة العامة أسلوب تواصلي يُستعمل في التواصل في الحياة اليومية بعمومها ، وللغة الأدبية أسلوب جمالي يُستخدم في الشعر والنثر الفني و بقية الأجناس الأدبية ، وللغة العلمية أسلوب عملي تُدوَّن به نتائج البحوث العلمية ، وللغة التقنية أسلوب مهني تُصاغ به الإرشادات والتعليمات المهنية.

ويكمن الفرق بين اللغة العلمية واللغة التقنية في مستوى التفكير ومستوى التجريد ، فاللغة العلمية تميل أكثر إلى التنظير والتجريد من اللغة التقنية التي تهتم بالتطبيقات العملية .

أهم خصائص اللغة الخاصة:

١- الموضوعية: على حين أن اللغة العامة تعبِّر عن رغبات الفرد وتخيلاته وانفعالاته ، فإنّ اللغة الخاصة تعبّر عن مفاهيم الأشياء والذوات الخارجية ، ومن هنا فإن اللغة العامة أقرب إلى الذات على حين أن اللغة الخاصة أقرب إلى الموضوع.

٢- الدقة:المصطلحات العلمية المستخدمة في اللغة الخاصة فإنها تخضع إلى نوع من التوليد المقصود القائم على أسس معيارية ، بحيث يعبر المصطلح الواحد عن المفهوم الواحد في الحقل الواحد.ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد في الحقل العلمي الواحد.

على حين لا تحتاج اللغة الأدبية لذلك بل تبتعد عنه ؛ لأن الشعر مثلاً يسعى إلى كسر القوالب اللفظية النمطية ، وابتكار استعمالات جديدة للألفاظ.

٣- البساطة والوضوح: تشمل البساطة والوضوح في النص العلمي جميع المستويات اللغوية : المفرداتية ، والصرفية، والنحوية ،والدلالية ،والبلاغية ، وغيرها.

فالباحث العلمي يحاول إبلاغ رسالته إلى المتلقي بطريقة بسيطة واضحة خالية من التعقيدات أو المحسنات البديعية والبلاغية.

٤- الإيجاز: تنضوي خصيصة الإيجاز تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة ، الذي يعني التعبير عن المضامين العلمية بأقل عدد من الألفاظ من غير الإخلال بالمعنى . ويخضع لخصيصة الإيجاز كل من المصطلح والتعريف والنص.

رابعاً- التعريف ،هناك ثلاثة أنواع من التعريفات:

١- التعريف اللغوي:ويسميه بعضهم بالتعريف العلاقي؛لأنه يوضح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي: من خلال علاقاتها مع الألفاظ الأخرى المكوِّنة للجملة . فكلمة "العين" يختلف معناها في الجملتين الآتيتين: «نظر إلى حاله بعين العطف» و «شرب الماء من عين جارية» وذلك بسبب سياق كلٍّ منهما.

٢- التعريف المنطقي: ويسميه البعض بالتعريف الجوهري، لأنه يسعى إلى تحديد الخصائص الجوهرية للشيء أو الذات ، وليس للّفظ الذي يدل عليه .وهنا يمكن أن يصاغ التعريف المنطقي في واحد من قالبين هما:

أ- التعريف بالحد: أي تحديد نوع الشيء المعرَّف وفصله. فعندما نعرِّف الإنسان بأنه"حيوان ناطق" يدل الشق الأول من هذا التعريف على النوع الذي ينتمي إليه الإنسان أما الشق الثاني وهو النطق،فبمثابة الفصل الذي يميز الإنسان عن بقية أفراد النوع الحيواني.وهذه الخصائص الجوهرية للإنسان،أي:الحيوانية والنطق

ب-التعريف بالوصف: وفيه تُذكر الخصائص الجوهرية وغير الجوهرية للشيءِ المعرَّف .فإذا عرّفنا الإنسان بأنه حيوان منتصب يمشي على رجلين ويسمع وينطق ، نكون قد استخدمنا تعريفاً بالوصف.

٣- التعريف المصطلحي: الذي لا يعرف اللفظ ولا يعرف الشيء الذي يدل عليه اللفظ، وإنما المفهوم أو التصور الحاصل في الذهن عن الشيء.

ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية لمجموعة من الأشياء .

فالتصور الحاصل في أذهاننا عن السيارة لا يمثل سيارة مرسيدس زرقاء . ولا سيارة بيجو حمراء؛ وإنما يمثل الخصائص المشتركة لجميع هذه السيارات المتعددة الأشكال والأنواع والمحركات .

وهذا ما يُطلق عليه في علم المصطلح الحديث اسم المفهوم .

المحاضرة الرابعة: نظريات علم المصطلح ومراكزها البحثيّة

تقوم داخل الحقل المصطلحي أطر نظرية يسعى كل واحد منها إلى تقديم تصوّر متكامل لمختلف أبعاد الظاهرة المصطلحية.

وإذا كان العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تزايداً متسارعاً في النظريات المصطلحية نوعاً وكماً لأسباب مختلفة منها: انفتاح البحث المصطلحي على أبعاد جديدة ما كان له أن يقتحمها في ظل مقررات النظرية الكلاسيكية العامة.

إلا أننا سنقتصر الحديث على النظرية العامة والنظرية الخاصة باعتبارهما أصلاً أولاً لكل الأطر النظر ية الأخرى هذا بالإضافة إلى الحديث عن أهم المراكز البحثية لإجراء البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح :

اولاً- النظريّة العامّة والنظريّة الخاصّة في علم المصطلح:

كما أنّ (عِلم اللغة العامّ) يتناول دراسة طبيعة اللغة ونظامها بصورة عامّة على حين يتناول (علم اللغة الخاصّ) لغةً معينة بالدرس والتحليل.

فإنّ النظريّة العامَة لعِلم المصطلح تُعنَى بالمبادئ العامّة التي تحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلميّة.

وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريباً، وفي حقول المعرفة كافة.

على حين تقتصر النظرية الخاصّة في علم المصطلح على دراسة المشكلات المتعلِّقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، كمصطلحات الكيمياء، أو الأحياء، في لغة معيَّنة بذاتها .وإليكم تفصيل ما تبحث فيه النظريتان (العامة، والخاصة):

- النظرية العامة:

تبحث النظرية العامّة في المفاهيم والمصطلحات التي تُعبّر عنها، وتُستخدَم نتائج البحوث في هذه النظريّة أساساً لتطوير المبادئ المعجميّة والمصطلحيّة وتوحيدها على النطاق العالميّ.

ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامّة لعلم المصطلح:

طبيعة المفاهيم، وتكوينها، وخصائصها، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم، وكيفيّة تخصيص المصطلح للمفهوم وبالعكس، وطبيعة المصطلحات وكيفية توليدها وتوحيدها.

وتُعنى النظرية العامّة لعلم المصطلح بشكل خاصّ بتحديد المبادئ المصطلحيّة الواجبة التطبيق في وضع المصطلحات وتوحيدها.

وكذلك تحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة. فمثلاً، من المتطلبات أو الشروط الواجب توفّرها في المصطلح الجيد: الدقة، والإيجاز، وسهولة اللفظ ، وقابليته للاشتقاق، وصحته لغوياً، وشيوعه في الاستعمال.

ولكن التضارب قد يقع بين دِقّة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمة واحدة أحياناً وبين الإيجاز الذي ينضوي تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة.

أو يقع التضارب بين قابلية المصطلح للاشتقاق وبين الاستعمال الشائع.

ومن الأمثلة على النقطة الأخيرة وضع كلمة (أفلك) وجمعها (أفالك) على وزن (أرنب . أرانب) للتعبير عن القمر الصناعي الذي يدور في فلك محدد.

ولا شك أنّ الكلمة الجديدة هي أوجز من مصطلح (القمر الصناعيّ) وأكثر قابلية للاشتقاق منه .

غير أنّ مصطلح (القمر الاصطناعي) قد درج في الاستعمال وحقق قدراً كبيراً من الشيوع.

ففي مثل هذه الحالات تبحث النظرية العامة في طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة وترتيبها حسب أهميّتها.

٢- النظرية الخاصة:

أما النظريّة الخاصّة فتصف المبادئ التي تحكم وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصِّصة كالكيمياء، والأحياء، والطبّ، وغير ذلك. ويُسهم عدد من المنظّمات الدوليّة المتخصِّصة في تطوير النظريات الخاصة للمصطلحات، كلٌّ في حقل اختصاصها.

ومن هذه المنظمات منظمة الصحّة العالمية، والهيئة الدولية للتقنيات الكهربائيّة، وغيرهما. والبحث في النظريّات الخاصّة للمصطلحيّة ما زال في دور النمو.

ثانياً- مراكز البحوث في النظريّة العامّة لعِلم المصطلح :

تُعدُّ المجامعُ العلمية واللغوية والجامعاتُ الأمكنةَ الطبيعيةَ لإجراء البحوث في النظرية العامّة لعلم المصطلح.

وفي النصف الأول من القرن العشرين، كان للعلماءِ النمساويّون والجيكوسلوفاكيّون والسوفيت قصبُ السبق في هذا المضمار، ثم انضمّ إليهم عددٌ من الباحثين في جميع أنحاء العالم.

ولعلَّ أهمَّ مراكز البحوث في النظريّة العامّة لعِلم المصطلح ما يأتي:

١. النمسا:

يعود الفضل في انطلاقة البحث في علم المصطلح الحديث إلى الأستاذ فيستر Wuster الذي أسّس مركزاً للبحث في مدينة فيزلبورغ Wieselburg بالنمسا.

وهذا المركز مجهَّز بمكتبة كبيرة متخصِّصة في المصطلحات، وأُجريت فيه بحوث متعددة منذ تأسيسه.

ومن أهمّ البحوث التي أجراها الأستاذ فيستر بنفسه بحثٌ بعنوان (التعبير عن عالم الإنسان بالكلمات)، وبحثٌ آخر بعنوان (تصنيف الذوات والمفاهيم).

وبعد وفاة الأستاذ فيستر، واصل تلميذه الأستاذ فلبر Felber زعامة البحث في علم المصطلح بالنمسا.

٢- الجمهورية الجيكية:

تُعدّ مدرسة براغ اللغويّة من أكبر المدارس الفكريّة في علم اللغة التي عمقت الدراسات اللغويّة، وانبثق عنها أبحاث عديدة في المعجميّة والمصطلحيّة.

وتُدرَّس النظريّة العامّة لعلم المصطلح في الجامعات الجيكيّة، كما تقوم أكاديميّة العلوم الجيكيّة بأبحاث في هذا الميدان.

وقد عُقِدت ندوات علميّة متعددة حول علم المصطلح في المعاهد الجيكية العليا.

كان من أهمّها الندوات التي نظَّمتها كلّيّة الزراعة في براغ وصدرت عنها سلسلة من الدراسات المصطلحية خلال الأعوام ١٩٦٦ و١٩٧١ و ١٩٧٢م

٣- كندا:

نظراً للازدواجيّة اللغويّة في كندا حيث تُستعمَل اللغتان الإنكليزيّة والفرنسيّة في التعليم والإدارة، فإنّ الأبحاث العلميّة في الترجمة وعلم المصطلح تجد تشجيعاً وإقبالاً.

ولهذا، كانت كندا من أوائل الدول التي بادرت إلى إنشاء بنكٍ للمصطلحات .

كما قامت (دائرة اللغة الفرنسيّة) في مقاطعة كوبك بنشاط كبير في الأبحاث المتعلِّقة بعلم المصطلح، وعقدت عدداً من المؤتمرات الدوليّة لبحث قضايا هذا العلم ومشكلاته

كما بادرت عام ١٩٧٣م إلى إصدار دوريّة متخصّصة في المصطلحيّة عنوانها " الوقائع المصطلحية "

٤- فرنسا:

في فرنسا يضطلع عدد من المؤسسات الرسميّة بالأبحاث في حقل المصطلحات، مثل (الجمعية الفرنسية للتوحيد المعياري) و (اللجنة الفرنسيّة لدراسة المصطلحات التقنيّة) ، و (مركز دراسات اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة)، و(الجمعيّة الفرنسيّة للمترجمين و (أكاديميّة العلوم الفرنسيّة).

ومن أجل تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في حقل المصطلحات بادرت (اللجنة العليا للغة الفرنسيّة)، سنة ١٩٧٥م،إلى تأسيس (الجمعية الفرنسيّة للمصطلحات).

وافتتحت هذه الجمعية الجديدة نشاطاتها بعقد مؤتمر دوليّ في باريس في حزيران/يونيو ١٩٦٧م لمناقشة قضايا المصطلحيّة.

٥. روسيا:

أولى الاتحاد السوفيتي، قبل انحلاله عام 1991م، اهتماماً خاصّاً بالمصطلحيّة وأبحاثها؛ لأنّه كان يضمّ عدداً كبيراً من القوميّات ذات اللغات المختلفة.

فأَسّست (أكاديميةُ العلوم السوفيتيّة (في مقرها، لجنةً للمصطلحات العلميّة والتقنيّة كان من مهامها القيامُ بأبحاث في النظريّة العامّة للمصطلحيّة.

وأصدرت هذه اللجنة، عام ١٩٦١م، "دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية ".

ونظّمت الأكاديميّةُ مؤتمَرين عالميّين حول علم المصطلح:الأوّل عام ١٩٥٧م في لينينغراد، والثاني في أواخر نوفمبر عام ١٩٧٩م في موسكو حول المشكلات النظريّة والمنهجيّة في المصطلحيّة

كما تقوم عدة جامعات روسيّة بأبحاث في علم المصطلح، وعقدت جامعة لومونوزوف في موسكو ندوتين حول الموضوع سنتي ١٩٦٩و ١٩٧١٦.

الوطن العربيّ:

تُجري المجامِعُ اللغويّة في العواصم العربيّة أبحاثاً في أُسس وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة في اللغة العربيّة.

وفي عام ١٩٦٩م، أناطت (جامعةُ الدول العربيّة) مهمةَ تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بـ (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الذي شجّع الأبحاث اللغويّة والمعجميّة، والدراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتقنيّة باللغة العربيّة.

ونشرَ عدداً غفيراً منها في مجلته " اللسان العربيّ " التي صدر عددها السادس والخمسون عام ٢٠٠٣م

وينظّم المكتبُ بصورة دوريّة ندواتٍ ومؤتمرات للتعريب، حسب خطة تهدف إلى توفير المصطلحات العربيّة الموحّدة في العلوم والتكنولوجيا.

وقد عقد المكتبُ (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي) في الرباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط / فبراير ١٩٨٠م.

وقد أقرت هذه الندوة المبادئ الآتية:

١. ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
٢. وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
٣. تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
٤. استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
٥. مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

وهذا المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية يتمثل في:

١- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.
٢- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.
٣- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.
٤- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.
٥- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال الدائم بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.
٦- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب الآتي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)
٧- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.
٨- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين.
٩- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.
١٠- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.
١١- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.
١٢- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.
١٣- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

١٤- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

١٥- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.

١٦- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

١٧- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو العناصر والمركبات الكيماوية.

ومن المؤسسات العربية التي تنشط في البحث المعجميّ والمصطلحيّ، (جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس)، فقد نظمت بمدينة تونس ندوة علمية دولية في موضوع " المعجم العربيّ المختصّ" في المدة من ١٧ . ١٩ أبريل١٩٩٣م ونشرت أعمالها في كتاب .

- ونظّمت ندوتها الدولية الرابعة في موضوع " مشكلات التعريف في المعجم " بمدينة تونس في المدة من ٢٢. ٢٤ يونيو/ ٢٠٠٦م.
- كما تصدر الجمعية دورية بعنوان " مجلة المعجميّة".
- وفي المغرب توجد (الجمعية المغربيّة للدراسات المعجميّة) التي تنظّم ندوات حول قضايا المعجم العربيّ.
- وتُصدِر مجلة "الدراسات المعجميّة" التي ظهر عددها الخامس في يناير ٢٠٠٦ وهو مخصص لأعمال الندوة التي عقدتها الجمعية حول " المتلازمات في المعاجم العربية ."
- ومن الجمعيات المتخصّصة في المصطلح العلمي العربيّ (الجمعيّة المصريّة لتعريب العلوم) التي يرأسها عالِم الأحياء المصري الدكتور عبد الحافظ حلمي ويتولى أمانتها المهندس الإلكتروني الدكتور محمد يونس الحملاوي. وتعقد هذه الجمعية مؤتمراً سنوياً في القاهرة تُقدَّم فيه دراسات في النظريّة العامّة والنظريّة الخاصّة لعلم المصطلح.

المحاضرة الخامسة: مناهج علم المصطلح

تأخذ مسألة المنهج أهمية بالغة في البحث المصطلحي، وذلك بغرض بلوغ مطمحين اثنين:

أولهما -الدقة العالية في العمل المصطلحي.

وثانيهما -الاستجابة لمتطلبات المشتغلين بالقضايا المصطلحية من مصنفين وإحصائيين ومترجمين في مختلف ضروب العلوم والتقنيات .

ورغم المحاولات الجادة التي تقوم بها اللجنة التقنية (37) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس (إيزو) من أجل وضع معايير منهجية موحدة، فإن اختلاف الأهداف المرجو تحقيقها من مدرسة لأخرى يفضي إلى تعدد في المناهج المتبعة .وعموماً يمكن التمييز بين خمسة مناهج رئيسية.

أولاً- المنهج الفلسفي:

اقترن الحديث عن المنهج الفلسفي بالمدرسة الألمانية النمساوية التي يرجع إليها فضل وضع أسس هذا المنهج ومبادئه، وتحديد هدفه المتمثل في إقصاء اللالتباسات عن التواصل العلمي والتقني وذلك عن، طريق بنينة الأنساق المصطلحية وفي هذا الإطار.

يحدد فلبر أهم أهداف هذا المنهج في النقط التالية:

١. اختيار المصطلحات العلمية وصياغتها وفق مقاييس تقِي، أولا، من مشكلات تعدد المولدات المصطلحية وتعِين، ثانياً، على تحقيق مبدأ التوحيد المصطلحي.
٢. تعيين حدود التغيير الدلالي من حيث هو وسيلة من وسائل تشكيل مصطلحات العلوم والتقنيات.
٣. السعي إلى خلق عنصر التوازي بين عدد الوحدات المصطلحية وعدد الوحدات المفهومية في اللغات العلمية والتقنية.
٤. النظر في تكوين المفاهيم وخصائصها وعلاقاتها.
٥. البحث عن التصنيف المصطلحي الأمثل الذي يجسد العلاقات المنطقية والوجودية الحادثة في الأنظمة المفهومية للعلوم والتقنيات .
٦. تعيين الأشكال المعيارية المقبولة للمصطلحات البسيطة والمركبة.

وباعتبار هذه المبادئ فإن منهج البحث الذي اعتمدته هذه النظرية تُوجد أصوله، استناداً لما يذكره نيدوبيتي وكابري، في علوم أخرى أهمها المنطق والأنطولوجيا.

ثانياً . المنهج الموضوعي:

لا يختلف المنهج الموضوعي عن المنهج الفلسفي في جل الخطوات المنهجية العامة التي توجه بنية الأنساق المصطلحية، إلا أن ما يجعل منه منهجاً مستقلاً هو تصنيف المصطلحات طبقاً لموضوعاتها، أو مجالاتها سواء تعلق الأمر بالمجالات الفرعية أو بالمجالات الرئيسة. وعموماً يمكن أن نعين الخطوات التصنيفية التالية :

- ✓ اختيار المجال المعرفي ولغة العمل.
- ✓ وصل المفهوم بالمفاهيم المجاورة له.

- ✓ تعيين المجالات الفرعية والمجالات العامة.
- ✓ تصنيف المصطلحات تصنيفاً موضوعياً بدل تصنيفها ألفبائياً أو مفهومياً.
- ✓ وضع المصطلحات المصنفة موضوعياً داخل بنيات متسلسلة وتسمى مجموع هذه البنيات (شجر المجال)

وثالثاً- المنهج اللساني:

يتأسس المنهج اللساني على مقدمات نظرية تسوغ اعتماده في الأبحاث المصطلحية، نصوغ أهمها كما يلي:

١. اشتراك المصطلحات والوحدات المعجمية للغات العامة في زمرة من الخصائص التكوينية والقيود النسقية.
٢. انتماء المصطلحات إلى القدرة اللغوية للمتكلمين عندما يكتسبون معارف خاصة ويصبحون من أهل الاختصاص فيها.
٣. توقُّف التواصل العلمي الشفهي أو الكتابي على العلامات اللغوية التعيينية أو الإحالية التي تصاحبها بالضرورة.
٤. علم المصطلح مجال معرفي متعدد التخصصات وعليه وجب أن تعتبر، أثناء دراسة المصطلحات، المظاهر المعرفية واللسانية والسميائية والتواصلية للوحدات المصطلحية.
٥. ليست المصطلحات مجموعة مفاهيم فقط، بل هي، أولاً، مجموعة عبارات مسمية.

مقومات المنهج اللسا ني:

تتفرع جملة مقومات المنهج اللساني عن مبدإ عام صاغته كابري بقولها:" إن كل منهج لساني صارم لا يمكنه، أبداً، أن يظفر بالخصوصية الدلالية للوحدات المصطلحية إلا إن أضاف إلى مخزونه قواعد صورية وعناصر دلالية وتداولية جديدة"

١. جمع مصطلحات مجال علمي أو تقني محدد انطلاقا من الخطابات المكتوبة أو الشفهية للمتخصصين في ذاك المجال.
٢. تحليل بنيات الخطاب، وتعيين العناصر التي تشكل تلك البنيات.
٣. ضبط العناصر الحاملة لدلالة خاصة.
٤. تعيين الوحدات اللسانية غير الممعجمة في اللغة العامة، وتمييزها عن الوحدات اللسانية الممعجمة.
٥. إنشاء علاقات مفهومية بين هذه الوحدات، الممعجية منها وغير الممعجمية.
٦. تعيين المترادفات أو المعادِلات المفهومية .
٧. إنشاء البنية المفهومية للخطاب مع إدماج الوحدات المصطلحية والعلاقات.

وقد تفرع عن المنهج اللساني منهج آخر وسع مادة البحث المصطلحي في الاتجاه اللساني دون أن يتخلى عن جملة المبادئ المذكورة أعلاه، ويُعرف هذا المنهج بالمنهج النصي.

رابعاً- المنهج النصي:

تتشكل منطلقات هذا المنهج من جملة عناصر نسوق بعضها في النقاط التالية:

١- إن لكل مصطلح وجوداً داخل اللغة، يجسد أحَدَ وجوههُ، انتماؤه الدائم للنص العلمي .ومن هذه الناحية، فإن المصطلح مثل الكلمة يختص بوظائف تركيبية علاوة على خضوعه لمتغيرات صرفية وصوتية، إلا أنه يتميز عن الكلمة من جهة ما يُحدثه، في سياقات وصفية كثيرة، من علاقات تركيبية غير معهودة في نسق اللغة العامة، وعليه فإن البحث المصطلحي لن يكون بحثاً كافياً، حسب لوتويليي من الناحية الوصفية دون تناول القضايا المتصلة بالسلوك التركيبي للمصطلحات.

٢- إن الوصف الكافي تمثيلياً وتفسيريا هو الذي يستطيع أن يقدم مفاهيم تناسب المعطيات الموضوعية لعلاقة المصطلح بالمفهوم .

ومن هذه الناحية، يذهب روندو إلى أن العمل بمفهوم (السياق النصي) يبدو أمراً ضرورياً، شأنه في ذلك شأن مفهوم (المستوى) الذي يميز بموجبه بين المفاهيم المختلفة للمصطلح الذي يرد في مستويات تحليلية متباينة داخل الإطار النظري الواحد.

٣- لا يخلو استعمال المصطلح داخل النص العلمي من المجاز دائماً، وهنا يصبح استحضار البعد النصي ضرورياً للتمييز بين استعمالاته الحقيقية واستعمالاته المجازية.

تُبرز هذه العناصر أن المنهج النصي يتجاوز الإطار الضيق للبحث المصطلحي من حيث إنه يمتد ليشمل، بالإضافة إلى البعد المصطلحي المفهومي، البعد النصي .

مقومات المنهج النصي:

تُحدد مقومات المنهج النصي في النقاط التالية :

١) مستوى الوصف، وهنا يأتي البعد النصي ليفصح عن أشكال العلاقات الدلالية والمنطقية بين المفاهيم من جهة، وبين الأسيقة المختلفة للمصطلح الواحد من جهة ثانية، كما يفصح، أيضاً، عن أنماط العلاقات التركيبية التي قد تختص بها اللغة العلمية .ومن عناصر هذا المستوى نذكر:

٢) مستوى كيفية استخدام لغة الوصف، و ينعت بالمستوى الميتاوصفي حيث يقدم النص معلومات تخص، مثلاً، علل تقديم الكلام على مفهوم بدل آخر، وعلل تفضيل مصطلح على آخر، وكيفية صياغة حدود المفاهيم، وكذا المعلومات التي يجب أن تتوافر عليها.

٣) رفع الالتباسات المفهومية التي تحدثها عادة، ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف، فاستدعاء عنصر السياق من شأنه أن يخفف من حدة هذه الالتباسات.

٤) ضبط أشكال العلاقات التركيبية التي يقيمها المصطلح مع غيره من المصطلحات أو الكلمات العادية، وفي هذا السياق يمنحنا النص، من حيث هو مجال لانتظام المفاهيم، إما بكيفية ظاهرة وإما بكيفية خفية، إمكاناتِ تفسير مجموعة من العلاقات التي تبدو غير مقبولة في نحو اللغة العامة، ومن هذه العلاقات يتم التركيز على علاقة التطابق بين المصطلح وكلمات اللغة العامة داخل الجملة الواحدة بهدف بيان كيفية استعمال المصطلح في الوصف.

٥) إن كثرة المصطلحات التي لا يوجد لها في النص العلمي مفهوم واضح ومحدد، تجعل من اللازم جرد كل الأسيقة الوصفية التي ترد فيها هذه المصطلحات حتى يتم ضبط كل خصائص المفهوم البنيوية منها والوظيفية.

٦) لا يكون الاكتفاء بتعريف المصطلح، دائما، كافياً لمعرفة طبيعة العنصر الذي تحيل عليه، أي: هل هو كائن من كائنات الموضوع الموصوف، أو هو علاقة من العلاقات الحادثة فيه، أو هو معنى من المعاني المجردة التي يتصورها الواصف . فالتمييز بين طبائع الأشياء المحال عليها لا يتم إلا بتبني المقاربة النصية.

٧) تحديد الأشكال التركيبية للمصطلحات، مع بيان ما تنفرد به بعض المصطلحات المركبة مما لا نظير له في الأسماء التي تنتمي إلى معجم اللغة العامة ذات الطابع المركبي.

٨) ضبط كيفيات استعمال المصطلح داخل الأسيقة الوصفية، وهو الضبط الذي تكثرت به الأعمال المصطلحية الكلاسيكية على حد تعبير كابر وفي هذا السياق يتم الاهتمام بإبراز حدود وإمكانات حذف أحد عنصري المصطلح المركب أثناء عملية الوصف، وتفسير علل هذا الحذ ف.

- إذا كان التمييز بين الوحدة المصطلحية الممعجمة والعبارة المصطلحية غير الممعجمة التي هي من محدثات ا 5 المنهج التاريخي:

ينطلق دعاة المنهج التاريخي من مقدمة معرفية مفادها أن البنيتين الصورية والدلالية للغات الخاصة تتطوران باستمرار، ويمكنهما أن يشكلا، في أية لحظة، موضوع تحليل تاريخي؛ وذلك لأن المفاهيم لا تكاد تستقر على خصائص جوهرية أو عرضية محددة حتى تتجه إلى التبدل والتغيّر، فتضاف إلى خصائصها القديمة أخرى جديدة، أو تستبدل بعض الخصائص بأخر ى .

لنص، يبدو واضحاً من الناحية المفهومية، فإن الاعتبارات التركيبية لها نصيب في تعميق هذا التمييز والتمثيل له.

- إن الوعي بسمات التغيير التي تلحق المفهوم في استعمالاته، سواء في المرحلة التاريخية الواحدة أو في مراحل تاريخية متتالية . يجعل الواصف، حسب المنهج التاريخي، قادراً على تتبع حركته، كما يجعله متمكنا من الانتظامات المفهومية المتنوعة والمختلفة التي تحدثها حركته داخل الجهاز المفهومي للحقل الذي ينتمي إليه .

- وبناءً على هذه المقدمة انتهى بودي إلى أنه إذا كنا نتصور أن من مهام البحث المصطلحي دراسة علاقة المفهوم العلمي باللغة العلمية، فإنه من اللازم أن نقبل أن هذا البحث لا يمكن إلا أن يكون بحثاً تاريخياً.

وتبدو أهمية البعد التاريخي في دراسة المصطلحات جلية في نقطتين أساسيتين:

أ- يمكننا البعد التاريخي من تصنيف المصطلحات والمفاهيم والحدود تصنيفاً يعتمد ثنائية التطور/التقهقر.

ب - من المعلوم أن الأوصاف العلمية التي تحيط بموضوع ما ليست لها، دائماً، المقاصد ذاتها؛ ومعلوم، أيضاً، أن اختلاف أغراض الوصف العلمي الواحد قد يحدث في مراحل مختلفة وتحت ضغوط متباينة مما يؤثر حتماً على لغة الوصف.

المحاضرة السادسة: عوامل ثراء التراث المصطلحيّ العربيّ

للغة العربيّة تراث فكريّ عريق، يتربّع على مساحات جغرافيّة شاسعة على سطح الأرض، ويمتدّ عبر حقبة طويلة في تاريخ الحضارة الإنسانيّة. ويزخر هذا البحر المتلاطم من التراث العربي بالمنظومات المفهوميّة في شتى حقول المعرفة، ومختلف ميادين النشاط البشريّ، ويموج بالمصطلحات الحضاريّة والعلميّة التي تعبّر عن تلك المفاهيم بدقّة وحيويّة.

وقد تضافرت عوامل رئيسة ثلاثة على تمكين اللغة العربيّة من حيازة هذا التراث المصطلحي العملاق:

١ . العامل التاريخيّ: طول عُمر العربية: أوّل هذه العوامل أنّ اللغة العربيّة أطول اللغات الحيّة عمراً.

فإذا كانت اللغة الإنجليزيّة الحديثة التي يفهمها عامة الإنجليز اليوم، مثلاً، لا يزيد عمرها على مئتي عام.

فإنّ عمر اللغة العربيّة، التي نستوعبها دونما جهد أو عناء، يزيد على الألفَي حولٍ، وهي تزداد شباباً وتألقاً، وتتعاظم عزاً ورفعة.

واللغة العربيّة هي الوحيدة من بين لغات المدنيّة الإنسانيّة في العالم القديم التي كُتب لها أن تبقى على قيد الحياة.

وهذا العامل الزمنيّ الكميّ، منح العربيّةَ تراكماً معرفيّاً غامراً وذخيرة مصطلحيّة هائلة.

٢. العامل الجغرافيّ: اتساع رقعة العربيّة: والعامل الثاني الذي أسهم في ثراء التراث المصطلحيّ، هو قيام العرب، منذ القرن السابع للميلاد بحمل رسالة الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها، فاتحين ومهاجرين ومتاجرين.

فاحتكّت لغتهم ببيئات جغرافيّة متنوعة، واتّصلت بمجتمعات ذات ثقافات متباينة.

فواجهت مفاهيم وتصورات جديدة لم تألفها من قبل، ووجدت أشياء وذوات غريبة عليها لم تعهدها سابقاً، فكان لا بد للغة العربيّة من توليد مصطلحات مُبتكَرة، ووضع ألفاظ مُستحدَثة، للتعبير عن تلك المفاهيم والتصوّرات، ولتسمية تلك الأشياء والذوات. وهذا العامل الجغرافيّ النوعيّ أدى إلى إغناء التراث العربيّ بالمصطلحات الحضاريّة المتنوّعة.

٣. العامل العِلميّ: الريادة العِلميّة العربيّة: وهو ثالث العوامل التي أمدّت التراث العربيّ بدفق من المصطلحات، هو أنّ العرب المسلمين عُرفوا بالريادة العلميّة والفكريّة في العالَم فترةً طويلة.

فقد رفعوا شعلة التقدُّم البشريّ أكثر من سبعة قرون، وزادوها توهّجاً بما صنّفوا من مؤلّفات أدبيّة، وما أجروه من أبحاث علميّة، وما اخترعوه من تقنيّات مبتكرة، وما ترجموه من علوم الأُمم الأخرى.

وكانت اللغة العربيّة هي الوعاء الذي استوعب تلك المادة والشكل الذي انتظم فيه ذلك المضمون، فزخرت بمصطلحات العلوم والفنون والآداب. وأضحت آنذاك أغنى اللغات مُصطلحاً، كما كانت أَثْرَاها معجماً وأبدعها نحواً.

متى واجه العرب القصور المصطلحيّ في لغتهم ؟

ما دام البحث العلميّ مطّرداً والتقدُّم الفكريّ والحضاريّ متواصلاً، فإنّ اللغة تنمو وتزدهر، ومخزونها المصطلحيّ يتّسع ويتجدد.

أما إذا أُصيب الفكر بالركود، والبحث العلمي بالجمود، فإنّ ذلك ينعكس تلقائيّاً على اللغة التي تُستعمَل للتعبير عن هذا الفكر، وصياغة نتائج ذلك البحث.

ويجري هذا الأمر طبقاً لقانون الاستعمال والإهمال في علم الأحياء، الذي ينصّ على أنّ "كلّ عضو يُستعمَل ينمو ويكبر، وكلّ عضو يُهمَل يصغر ويضمر".

ولقد تعرَّضت الحضارة العربيّة لظاهرة الركود والجمود تلك، خلال ستة قرون على الأقل، بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلاديّين.

وفي هذه الفترة عانت اللغةُ العربيّةُ الإهمالَ، وتكبّدت الخسائرَ في مخزونها المصطلحيّ كمّاً وكيفاً، فذهبت كثيرٌ من مصطلحاتها إلى طي النسيان حتى لم يعد أهلها يتعرفون عليها، ولم يعد لها وجود إلا في المخطوطات القابعة في مكتبات مهجورة، أو المختبئة في مستودعات منزوية يصعب الوصول إليها.

وحوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلاديّ، تململت الأُمّة العربيّة في بوادر نهضة حديثة بفضل الثورة الصناعيّة في أوربا الغربيّة، التي يسّرت الطباعة والصحافة، ووفّرت وسائط النقل السريعة، فأدّى ذلك إلى احتكاك العرب بالغرب فكريّاً وماديّاً.

وجاءت الثورة الصناعيّة والتقدّم العلمي اللذَيْن أرهص لهما ورافقهما وأعقبهما سيل من المفاهيم الجديدة كان على العرب تمثّلها والتعامل معها والتعبير عنها بلُغتهم.

وهنا واجه روّاد النهضة الفكريّة العربيّة قصور لغتهم في هذا الميدان.

فكيف كان بإمكانهم الاستفادة من التراث لإمدادهم بالمصطلحات اللازمة؟ وماذا فعلوا في واقع الأمر لوضع المصطلحات الجديدة؟

كيف كان بالإمكان الاستفادة من التراث المصطلحي؟

قبل كلّ شيء قد يسأل سائل : ولِمَ نلجأ إلى التراث في وضع المصطلحات الجديدة؟ أليس من الأسهل توليدها مباشرة دون الرجوع إلى التراث؟

قد يبدو السائل محقّاً في سؤاله، ويظهر ما اقترحه، لأوّل وهلة، نهجاً بسيطاً من حيث تحقيقه.

ولكنّ البساطة الحالية لا تُعَدّ سهولة حقيقية إذا ما أدّت إلى تعقيدات لاحقة وتسبّبت في صعوبات بَعديّة.

فإذا كانت اللغة تتوفر على مصطلحات في تراثها، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها، وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثيّة، فإن ذلك سيؤدي إلى إحدى نتيجتَين لا مفرَّ منهما:

إما انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها.

وإما ازدواجيّة مصطلحية لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع.

ويمكن تلخيص فوائد استخدام المصطلحات التراثيّة في وقتنا الحاضر في خمس فوائد:

١. ربط حاضر اللغة بماضيها.
٢. توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
٣. سلامة المصطلح العربيّ التراثيّ وسهولته.
٤. تجنُّب مخاطر الاقتراض اللغويّ.
٥. الإسهام في توحيد المصطلح العلميّ العربيّ .

مصادر المصطلحات التراثيّة

ولهذا كله، فمن الأفضل العودة إلى التراث لاستخراج مصطلحاته والاستفادة منها، إذا كانت تلبّي حاجاتنا في التعبير عن أغراضنا المستجدة. ويتم تحقيق ذلك بطريقتَين أساسيتَين، هما:

أولاً- المعاجم التراثية:

والمعاجم التراثية العربية على نوعين: معاجم عامّة ومعاجم مختصّة:

أ- المعاجم التراثية العامة:

معروف أنّ المعاجم العامّة تشتمل على كثير من المصطلحات العلميّة والفنيّة. وللّغة العربيّة ثروة كبيرة من المعاجم التراثيّة العامّة تغطي جميع فترات الثقافة العربيّة، مثل: " العين " للخليل بن أحمد ،و" البارع " لأبي علي القالي ،و" الجمهرة " لابن دريد ،و " تهذيب اللغة " لأبي منصور الأزهريّ ،و " الصحاح " لإسماعيل الجوهري ،و" المجمل" و " المقاييس" لابن فارس ،و" المحكم" لابن سيده، و"لسان العرب " لابن منظور ...

وهذه المعاجم تشتمل، في أحيان كثيرة، إمّا على مصطلحات جاهزة للاستعمال، أو على كلمات مشتقّة من الجذور اللغويّة ومرشّحة للاصطلاح وقابلة له.

ويضرب الدكتور ممدوح محمد خسارة مثلاً على المصطلحات العلميّة القديمة الجاهزة للاستعمال في الوقت الحاضر، في المعاجم " لسان العرب" في مادة الجذر اللغويّ (ح ج ر) فقط، بالقائمة التالية:

في ميدان الجغرافية والجيولوجية: الحَجِرَة والحَجيرَة: الأرضُ الكثيرةُ الحجارة.

في الزراعة: المَحْجِر: الحديقة، الحاجُور: ما يُمسِك الماء من شفة الوادي، الحاجِر: الجَدْرُ الذي يمسك الماء بين الديار...

ب- وتشتمل معاجم الموضوعات أيضاً على قدر أكبر من المصطلحات. ومعاجم الموضوعات لا تُرتّب ألفبائيّاً، كما هو الحال في المعاجم العامّة، وإنّما بحسب الموضوعات، فتعقد باباً لكل فصل للمسميات المتعلّقة بموضوع معين.
ومعاجم الموضوعات على نوعين:

١- المعاجم الموضوعيّة المختصّة:

المقصود بالمعجم المتخصّص (أو المختصّ) هو ذلك المعجم الذي يختصّ بمصطلحات موضوع معيّن أو مادة علميّة واحدة أو فرع من فروع المعرفة، ولهذا يسميّه بعضهم بمعجم المصطلحات.

ونال هذا النوع من المعاجم المختصة اهتماماً كبيراً من اللغويين والباحثين العرب ابتداءً من القرن الرابع وحتى القرن العاشر الهجري.

وقام أحد الباحثين باستقراء سريع لهذا النوع من المعاجم فوجد أنها تغطي مجالات معرفية متنوعة، مثل:

الألفاظ:أضداد(قطرب) مجازات(الزمخشري)،معرّبات(الجواليقي)

المصطلحات:علوم وفنون (الخوارزمي) مفاهيم عامة(الجرجاني)

أعلام: عامة (ابن خلكان)، خاصة (العسقلاني، آثار: مؤلَّفات (ابن النديم)، بلدان (ياقوت)، حيوان (الدميري)، معادن (التيفاشي)، نبات (ابن البيطار).

٢- المعاجم الموضوعيّة العامّة:

وهي المعاجم التي تحاول أن تضمَّ جميع مفردات اللغة مرتَّبة حسب موضوعاتها العامّة، طبقاً لتصنيف شامل للكون.

فمثلاً معجم " الغريب المصنّف " لأبي عبيد القاسم (ت ٢٢٤هـ) اشتمل على خمسٍ وعشرين كتاباً يتألّف كلٌّ واحد منها من عدّة أبواب. وهذه الكتب هي:

١. كتاب خلق الإنسان، ٢. كتاب النساء، ٣. كتاب اللباس، ٤. كتاب الأطعمة ٥. كتاب الأمراض، ٦. كتاب الدور والأَرَضِين، ٧. كتاب الخيل، ٨. كتاب السلاح، ٩. كتاب الطيور والهوام، ١٠. كتاب الأواني والقدور، ١١. كتاب الجبال، ١٢. كتاب الشجر والنبات، ١٣. كتاب المياه والقنى، ١٤. كتاب النخل

١٥. كتاب السحاب والأمطار، ١٦. كتاب الأزمنة والرياح، ١٧. كتاب أمثلة الأسماء، ١٨. كتاب أمثلة الأفعال، ١٩. كتاب الأضداد، ٢٠. كتاب الأسماء المختلفة للشيء الواحد، ٢١. كتاب الإبل، ٢٢. كتاب الغنم، ٢٣. كتاب الوحش، ٢٤. كتاب السباع، ٢٥. كتاب الأجناس.

وتُدرَج تحت كلِّ موضوع عامّ موضاعاته الفرعيّة المتخصِّصة.

فمثلاً في معجم "المُخصَّص"لابن سيده نجد تحت الموضوع العام (الإنسان)، الموضوعات الفرعية التالية والمصطلحات المُختصَّة بها:

١. خلق الإنسان، ٢. الحمل والولادة ٣. أسماء ما يخرج مع الولد، ٤. الرضاع والفُطام والغذاء وسائر ضروب التربية، ٥. الغذاء السيئ للولد، ٦. أسماء أول ولد للرجل في الشباب والكبر، ٧. أسنان الأولاد وتسميتها من مبدأ الصغر إلى منتهى الكبر، ٨. اللذة،٩. ذكر شخص الإنسان وقامته، ١٠ . الرأس..

ولا يخفى أنّ هذه الموضوعات مليئة بالمصطلحات التراثيّة التي تعرضها المعاجمُ وتعرّفها، بحيث يمكن الاستفادة منها في تنمية المصطلحات العربيّة الحديثة.

ثانياً- الشعر:

فالشاعر العربيّ لم ينظم في قصائده أحاسيسه وعواطفه وانفعالاته المختلفة من فرح وترح، وحب وحقد، وفخر وتواضع، ورضا وغضب، وأمن وخوف فحسب.

وإنّما صوّرَ كذلك مجتمعَه الذي يعيش فيه بعاداته وتقاليده ومعتقداته، ووصفَ البيئة التي تكتنفه بأجوائها وأنواعها وحيواناتها ونباتاتها، ورسمَ فيه الطبيعة التي تحيط به بجبالها ووهادها، وبحارها وأنهارها، وصحاريها وفيافيها، وتحدّثَ عن حضارته بعلومها وفنونها وعمارتها ووسائط نقلها، وسجّلَ فيه تاريخ قومه الحافل بماضيهم وحاضرهم، ونجاحاتهم وإخفاقاتهم، وسِلْمهم وحربهم.

ومن هنا قيل: " الشعر ديوان العرب". ولهذا، فإنّ الشعر يشكّل مصدراً ثرّاً للمصطلحات العربيّة في مختلف مجالات الحياة.

ثالثاً- الكتب العلميّة:

فالتراث العربيّ يضمّ مكتبة حافلة بالكتب العلميّة المتخصِّصة في شتى صنوف المعرفة النظرية كالرياضيّات والفيزياء والكيمياء والأحياء،ومختلف جوانب المعرفة التطبيقيّة كالطبّ والهندسة والفلك.

فلو أخذنا الطبّ، مثلاً، لوجدنا عدداً من الكتب الطبيّة التراثيّة التي تشتمل على طائفة كبيرة من المصطلحات الأساسيّة.

ومن هذه الكتب على سبيل المثال: كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزار القيرواني، القانون في الطبّ لابن سينا.

رابعاً. التراث العربيّ المنطوق:

يمثّل التراث العربيّ المنطوق مصدراً من مصادر المصطلحات، إذ يتوارث المهنيّون والحرفيّون والصنّاع مصطلحاتِ مهنهم وحرفهم وصناعاتهم جيلاً بعد جيل، ويتوفّرون على أسماء أدواتهم وآلاتهم ومعداتهم وعملياتهم المختلفة، ويستخدمونها في أحاديثهم اليوميّة.

والكثرة الغالبة من هذه المصطلحات عربيّة فصيحة، وصلت بالسماع والتلقّي منذ قرون عديدة.

وليس من الصحيح أن يتولّى اللسانيّون والمصطلحيّون وضع مصطلحات جديدة دون الرجوع إلى أهل الاختصاص.

ويمكن الاستفادة من تلك المصطلحات عن طريق جمعها من قبل باحثين مصطلحيّين بمشافهة أهل الاختصاص وتسجيل محادثاتهم، وتوجيه الأسئلة إليهم، وترتيب حصيلة ذلك كلِّه في شكل مصطلحات مصّنفة معرّفة، وأخيراً إشراك المختصين في وضع المصطلحات الجديدة المتعلِّقة بميادين اختصاصهم.

استخلاص المصطلحات من التراث العربيّ المخطوط.

اقترح أحد الباحثين منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربي المخطوط في توليد المصطلحات العلمية. وتتألف المنهجية من الخطوات التالية:

١- الفهرسة: وضع معجم مفهرس للمخطوطات المطبوعة، وآخر للمخطوطات التي لم تُطبع.

٢- التصوير: تصوير جميع المخطوطات التي يشتمل عليها المعجم المفهرس.

٣- التخزين: حفظ ما صور من مخطوطات بأحدث تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها حاسوبياً.

٤- التصنيف: أي: تصنيف المخطوطات المصورة موضوعياً وزمانياً ومكانياً.

٥- التوثيق: التثبت من صحة المخطوط ونسبته إلى مؤلفه.

٦- التحقيق: التأكد من صحة المتن اللغوي للمخطوط.

٧- التكشيف: إعداد كشافات لمحتويات المخطوطات.

٨- النشر: نشر المخطوطات ورقياً وإلكترونياً.

وبعد ذلك نحتاج إلى الإعداد العلمي الشامل للمصطلحات التراثية، ويتم ذلك عبر الخطوات التالية:

١- الفهرسة: إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كل تخصص من تخصصات التراث.

٢- التصنيف: تقسيم المصطلحات حسب مجالها العلمي.

٣- التعريف: تعريف المصطلحات غير المعرفة، تعريفاً لغوياً واصطلاحياً

٤- التخزين: حفظ المصطلحات المعرَّفة بالحاسوب

٥- النشر : إصدار المصطلحات المعرفة ورقياً وإلكترونياً للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلمية الجديدة.

إنّ هذه الخطة تنفع الباحث الذي يحاول أن يقف على المصطلحات العلميّة في كتابٍ تراثيّ أو مجال علميّ محدّد لتوليد مصطلحات جديدة في ذلك المجال.

كما يمكن اعتماد هذه الخطة في (علم المصطلح التاريخيّ) الذي يدرس تطور المفاهيم العلمية والمصطلحات التي تعبّر عنها عبر العصور المختلفة.

المحاضرة السابعة: وضع المصطلحات وإعدادها وتوثيقها

تعريف: نعني بوضع المصطلحات وإعدادها جميع الفعاليات المتصلة، بجمع المصطلحات وتحليلها وتنسيقها، ومعرفة مرادفاتها باللغة ذاتها، أو مقابلاتها بلغة أخرى.

وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة ودراسة العلاقة بين المفاهيم، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما، أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد.

يمر إعداد المصطلحات المعيارية بثلاث مراحل:

١- دراسة نظام المصطلحات المعمول به حاليا في حقل معين، أو بعبارة أخرى، دراسة الاستعمال الفعلي للمصطلحات في ذلك الحقل، وهي دراسة وصفية.

٢- تطوير نظام المصطلحات، أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، وهي عملية معيارية ترمي إلى وضع المصطلحات الدقيقة، أمام المفاهيم العلمية، وذلك هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنفة، وأنظمة التصنيف، والمعاجم الدلالية.

٣- نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات الموحدة المعيارية.

التوحيد المعياري للمصطلحات:

قد تختلف المفاهيم وأنظمتها من لغة إلى أخرى، فهي ليست بالضرورة متطابقة في جميع اللغات، فمدلول المصطلح أو المفهوم الذي يُعَبر عنه يتباين من لغة إلى أخرى.

وهذه الظاهرة العلمية تشكل إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال، أو تبادل المعلومات على الصعيدين القومي والعالمي.

ومن هنا كان لا بد من توحيد المصطلحات توحيداً معيارياً ينبني على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها أو (بعبارة أخرى على المعاني وحقولها الدلالية).

ومن أجل ذلك يقوم المتخصصون بدراسات مقارنة للمعاني المختلفة للمفاهيم وأنظمة المفاهيم في اللغات المختلفة.

وتضطلع بمهمة التوحيد المعياري للمصطلحات (مؤسسات وطنية) على المستوى القومي، كـ(أكاديميات العلوم أو المجامع اللغوية)، أما المستوى العالمي فتقوم (المنظمة العالمية للتوحيد المعياري) في جنيف بهذه المهمة.

ويعني التوحيد المعياري بصورة عامة تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف، والاشتراك اللفظي، وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية والتقنية.

يتم التوحيد المعياري بالخطوات الآتية:

١- تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

٢- تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقاً للعلاقات المنطقية، أو الوجودية بين المفاهيم.

٣-تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

٤- وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.

ولقد ساعدت أبحاث النظرية العامة للمصطلحات على التوصل إلى مبادئ أساسية تحكم وضع المصطلحات.

ومن هذه المبادئ مثلاً:

- مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بدلاً من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم.

- مبدأ الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحات تحقيقاً للسهولة في الأداء والاستيعاب.

- مبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي، وما جرى عليه العرف من المصطلحات، وعدم تغييرها إلا لأسباب وجيهة قوية.

وهناك وسائل لفظية، وصرفية، ودلالية تستخدمها اللغة من أجل توفير المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم العلمية والتقنية الجديدة.

وهذه الوسائل هي: الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والترجمة، والتعريب.

ولكل وسيلة مجال معين تصلح في أكثر من غيرها وشروط تقتضي استعمالها دون غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية، تعد من أقدر اللغات على وضع المصطلحات وتوليدها واشتقاقها ونحتها وتطويرها، وذلك للعلاقة القائمة بين الصيغ الصرفية العربية والمفاهيم العامة في الوجود.

فمثلاً وزن (فِعالة) يدل على الحرفة أو شبهها، مثل: نجارة، وسباكة، وحدادة.

ووزن (فُعال) يدل على المرض مثل: صداع، وكساح، وسعال.

ووزن (فَعلان) يدل على تقلب واضطراب مثل: غليان.

وعلى الرغم من هذه القدرة للغة العربية على مواكبة المصطلحات، واعتزازنا بها بوصفها أقدم اللغات العالمية، وأثراها لفظاً، وأدقها عبارة، فإننا نعترف بأنها تواجه مشكلة مصدرها قصور وارتباك في مضمار المصطلحات العلمية والتقنية.

وما زال عدد كبير من المعاهد العلمية في الوطن العربي يستعمل لغة أجنبية كالانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية لغة لتعليم العلوم، والهندسة، والطب.

ويمكن أن نعزي النقص في المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

١- خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة الأوروبية على البلاد العربية، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة أو التعليم، ففقدت شيئاً من استمراريتها ونموها في هذين المجالين.

٢- في تلك الفترة الطويلة، وقبيل نهضتنا العلمية المعاصرة، لم تكن هنالك اختراعات أو اكتشافات أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي لكي تسبغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات، ونحن نعلم أن المصطلحات العلمية والتقنية يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء والباحثون.

٣- إن تدفق المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة كل يوم من الدول الصناعية، يجعل من العسير على العربية مجابهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تقدر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحاً يومياً.

كل هذه الأسباب وغيرها، تجعل من المصطلح العلمي مشكلة تنوء بثقلها على المشتغلين بالتخطيط اللغوي في وطننا العربي.

التوثيق في المصطلحية: نعني بالتوثيق في حقل المصطلحية تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات وتسجيلها ومعالجتها، ونشرها. ويتناول التوثيق ثلاثة أصناف من المعلومات المتعلقة بالمصطلحات وهي:

١- توثيق مصادر المصطلحات

٢- توثيق المصطلحات

٣- توثيق المعلومات عن المؤسسات المعجمية والمصطلحية.

١- توثيق مصادر المصطلحات: هذا النوع من التوثيق يقدم خدمات لا يستغنى عنها العاملون في حقل المصطلحات من باحثين ومعجميين، فهو يزودهم بالمعلومات الببليوغرافية: عنوان المصدر، واسم مؤلفه، واسم الناشر، ومكان النشر، وتاريخه، وعدد الأجزاء، والطبعة، وترتيب المصدر في السلسلة إن كان جزءاً من سلسلة من المنشورات.

وأهم مصادر المصطلحات ما يأتي:

١- أدلة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها.

٢-معاجم المصطلحات الموحدة والمصطلحات العامية والتقنية في الميادين المتخصصة المختلفة.

٣- الكتب التي تبحث في علم المصطلح.

٤-المجلات المتخصصة.

٥- المقالات والأبحاث المنشورة.

ويمكن أن تنشر هذه المعلومات في كتب أو قوائم، كما يمكن أن تحفظ على أشرطة ممغنطة.

ومن أهم المنجزات في توثيق مصادر المصطلحات:

ببليوغرافية المعاجم العلمية والتقنية المتخصصة التي أعدها الأستاذ " فيستر" ونشرت اليونسكو المجلد الأول منها سنة ١٩٥٥م والثاني سنة ١٩٥٩م.

وفي اللغة العربية نشر الأستاذ عبد الرحيم الجلبي "ببليوغرافيا الترجمة والمعاجم للوطن العربي" (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٧٩م).

كما أعد المؤلف بالاشتراك مع الأستاذ جواد حسني، (ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة) نشرت في مجلة (اللسان العربي) في المجلد العشرين.

٢- توثيق المصطلحات: والنوع الثاني من أنواع توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات، هو:

توثيق المصطلحات ذاتها، وجميع الحقائق الضرورية عنها، أو بعبارة أخرى جمع وتسجيل وتحليل المعلومات المصطلحية المتعلقة بالمفهوم العلمي والمصطلح الذي يعبر عنه، وتعريفه، والسياق الذي ورد فيه، والمصدر الذي أستقيت المعلومات منه، وقيمة المصطلح (أي إذا كان موحداً، أو مشتقاً عليه، أو مفضلاً، أو مقترحاً، الخ)

ينقسم توثيق المصطلحات من حيث الوسيلة المتبعة إلى ثلاثة أنواع:

١- توثيق المصطلحات يدوياً، وذلك باستخدام البطاقات أو الجذاذات التي ترتب في مجلدات.

٢- توثيق المصطلحات ميكانيكياً باستخدام (الميكروفيلم) و(الميكروفيش)

٣-توثيق المصطلحات الكترونياً باستخدام الحاسب الإلكتروني في إنشاء بنوك المعلومات.

(سيكون لنا حديث مفصل عن بنوك المعلومات في المحاضرات اللاحقة).

٣- توثيق المعلومات عن المؤسسات المعجمية والمصطلحية:

يحتاج العاملون في حقل المصطلحات إلى المؤسسات العامة في ذات الحقل على المستويات الوطنية والقومية والعلمية، وإلى معرفة المشروعات المعجمية والمصطلحية التي تقوم بها تلك المؤسسات ليسهل عليهم تبادل الخبرات والمعلومات والتعاون فيما بينهم توفيرا للوقت واقتصادا في النفقات.

ولهذا أصبح من الضروري توثيق المعلومات الآتية:

١- أسماء المؤسسات العلمية والمهنية والاتحادات التي تعنى بالمصطلحات

٢- أسماء خبراء المصطلحات وعناوينهم والمؤسسات التي يعملون فيها

٣- المشروعات المعجمية والمصطلحية الجارية منها والمستقبلية والمشرفون عليها.

المحاضرة الثامنة

مشكلات وضع المصطلحات وتوحيدها في الوطن العربي

سيكون محور الحديث في هذه المحاضرة عن المشكلات اللغوية والمشكلات التنظيمية:

المشكلات اللغوية:

إن المشكلات اللغوية التي تواجه عملية توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي تنقسم إلى نوعين:

أولاً: مشكلات ناتجة عن اللغة العربية

ثانياً: مشكلات ناتجة عن لغة المصدر، أي اللغة الأجنبية التي تستقي منها لغتنا العربية هذه المصطلحات.

أولاً: المشكلات الناتجة عن اللغة العربية:

إن العربية أقدم اللغات الحية في العالم. وعلى الرغم من أن قِدم العربية له فوائده، فإنّ له في الوقت ذاته مشكلاته.

ومن هذه المشكلات ما يأتي:

١-الازدواجية، ٢-تعدد اللهجات الفصحى، ٣-ثراء العربية بالمترادفات

١-الازدواجية:

تعاني اللغة العربية ظاهرة لغوية تعانيها لغات كبرى أخرى. وقد تصدى اللغوي الأمريكي المستعرب "فرغسون" لدراسة هذه الظاهرة في أربع لغات. لذلك، خَلُص اللغوي الأمريكي "فرغسون" إلى تعريف الازدواجية بأنها:

" وضع مستقر نسبياً توجد فيه، بالإضافة إلى اللهجات الرئيسة للغة، (التي قد تشمل على لهجة واحدة أو لهجات إقليمية متعددة) لغة تختلف عنها، وهي مقننة بشكل متقن، (إذ غالبا ما تكون قواعدها أكثر تعقيداً من قواعد اللهجات). وهذه اللغة بمثابة نوع راقٍ، تستخدم وسيلة للتعبير عن أدب محترم، ويتم تعلُّم هذه اللغة عن طريق التربية الرسمية، ولكن لا يستخدمها أي قطاع من الجماعة في أحاديثه الاعتادية"

وفي الوطن العربي، توجد عدة لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب اللغة العربية الفصحى.

وبصورة عامة تعدّ هذه اللهجات مفهومة، وتعد اللغة الفصحى من عوامل التوحيد في الوطن العربي لغوياً واجتماعياً.

غير أن وجود لهجات أخرى يؤدي إلى تداخل بين هذه اللهجات واللغة الفصحى.

فلو فرضنا أن لدينا : اللهجة (أ)، واللهجة (ب) بالإضافة إلى اللغة الفصحى.

سيكون نتيجة هذا التداخل اللغوي ما يأتي:

١- ما تنفرد به اللهجة (أ)

٢- ما تنفرد به اللهجة (ب)

٣- ما تنفرد به الفصحى

٤- ما هو مشترك بين اللهجة (أ) و(ب)

٥-ما هو مشترك بين اللهجة (أ) والفصحى

٦- ما هو مشترك بين اللهجة (ب) والفصحى

٧- ما هو مشترك بين اللهجة(أ) واللهجة(ب) والفصحى.

وعلى الرغم من أن الفصحى هي لغة العلم والأدب، وهي اللغة الوحيدة التي يُدون بها تراث الأمة وتُصاغ فيها المصطلحات العلمية والتقنية، إلا أنّ المعجمي أو المؤلف قد لا يعثر على مقابل بالعربية الفصحى لأحد المصطلحات فيضطر إلى استعمال مقابل من لهجته الإقليمية.

وقد يكون هذا المقابل غير مفهوم للناطقين باللهجات الأخرى، لأن الكلمات العامية لا تتمتع بالثبات الدلالي النسبي الذي تتميز به نظيراتها الفصيحة.

فالكلمات العامية تختلف مدلولاتها من مكان لآخر، ومن زمان لآخر، بصورة أسرع وأكبر.

2- تعدد اللهجات الفصحى:

إلى جانب اللهجات العامية في الوطن العربي، توجد لهجات فصيحة تختلف فيما بينها على جميع المستويات اللغوية:

الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

بيد أنَّ الفروق بين اللهجات، طفيفة لا تقارن بالفروق بين اللهجات العامية التي تفوقها كماً وكيفاً، وقد تنبه اللغويون العرب منذ القديم إلى وجود هذه اللهجات الفصيحة وكتبوا فيها.

ويستطيع غير المتخصص أنّ يلحظ الفروق الصوتية واللفظية بسهولة إذا استمع إلى نشرة أنباء واحدة تُذاع من إذاعات بغداد، والقاهرة، والرباط، إذ يختلف المذيعون في تلفظ الأصوات (كصوت الجيم مثلاً)، وفي وضع النبر على المفردات، وفي تنغيم الجمل، كما يختلف محرر هذه النشرات الإخبارية في اختيار المفردات والتعابير بصورة مضطردة، على أنّ هذه الفروق لا تؤدي إلى حجب المعنى عن المستمع العربي مطلقاً.

وفي مجال المصطلحات العلمية والتقنية، ينصب اهتمامنا على الفروق اللفظية بين اللهجات الفصيحة.

فعندما يضع عالم مصري مصطلحات علمية أو تقنية، فإنه قد يختار كلمة تستعمل في الفصحى المصرية، في حين يقوم عالم جزائري بوضع مقابل آخر للمفهوم نفسه مُستخدماً كلمة تُستعمل في العربية الفصحى الجزائرية.

ومن هنا نجد أنفسنا أمام ازدواجية غير مرغوب فيها. وقد تؤدي هذه الازدواجية إلى صعوبة في فهم المطبوعات العلمية الصادرة في بلد عربي ما.

3- ثراء العربية بالمترادفات:

تُعد العربية من أغنى اللغات العالمية بالمترادفات. ولعل تعدد أسماء الجَمَل والسيف والجواد من الأمثلة المعروفة للجميع.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعمر اللغة العربية المديد الذي أتاح للألفاظ والمدلولات القديمة أن تعيش جنباً إلى جنب مع الألفاظ والمدلولات الحديثة.

كما أن اللغة العربية هي أداة تعبير وتفكير لعدد كبير من الأقوام والشعوب المختلفة في أصقاع متباينة من العالم.

ومن نافلة القول أن تكون للمترادفات مزية في الكتابة الأدبية، إذ يستطيع الكتّاب أن يعبروا بواسطتها عن المعاني المتباينة، وظلالها الهامشية ويزاوجوا بين المفردات ليرسموا صوراً أدبية متناسقة الألوان رشيقة الخطوط.

ولكن المترادفات تعد نعمة ونقمة في آن واحد في مجال المصطلحات العلمية والتقنية.

فهي نعمة إذا استُعملت للتفريق بين المفاهيم المتقاربة، وهي نقمة إذا وُضع عدد منها مقابلاً للمفهوم التقني الواحد، إذ إنّ ذلك سيؤدي إلى اختلاف الاستعمال وتعدده.

ومما يؤسَف له أنّ المترادفات العربية قد استُعملت في معظم الأحيان بدون تقييد أو تحديد في الدلالة على المفاهيم العلمية.

ففي مشروع لمعجم عربي موحّد لمصطلحات الحاسبات الآلية، أعدته المنظمة العربية للعلوم الإدارية بجامعة الدول العربية بالاستناد إلى ثلاثة مسارد أعدت في بغداد والقاهرة والرباط نجد أمثلة عديدة من المترادفات التي استعملت للدلالة على المفهوم التقني ذاته.

فمثلاً نجد مقابل المصطلح الإنجليزي (gap) المترادفات العربية الثلاثة:

١- فجوة

٢- فسحة

٣- فرجة

وجميع هذه المترادفات صحيحة من حيث معناها الأساسي.

ثانيا: المشكلات الناتجة عن لغة المصدر:

إنّ بعض صعوبات وضع المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي ليس ناتجاً عن مشكلات اللغة العربية، بل متأصلاً – في حقيقة الأمر- في اللغة أو اللغات الأجنبية التي تستقي منها لغتنا المصطلحات العلمية والتقنيّة.

وسأطرح فيما يأتي بعض المشكلات التي تندرج في هذا الباب:

١- تعدد مصادر المصطلحات التقنية:

تستخدم اللغة الفرنسية لغة ثانية في أقطار المغرب العربي.

ولهذا فهي مصدر المصطلحات هناك.

أما في أقطار المشرق العربي فإن الإنجليزية هي التي تقوم بذلك الدور.

وعلى الرغم من أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية تَستعملان كثيراً من المصطلحات التي تشتمل على أصول إغريقية ولاتينية مشتركة، فإنهما تنتميان إلى فصيلتين لغويتين مختلفتين، وتستخدمان وسائل متباينة في التعبير.

- ولهذا فإن استخدام لغتين أجنبيتين مختلفتين مصدراً للمصطلحات التقنية في الوطن العربي تنتج عنه صعوبات تتمثل فيما يأتي: عندما تُعطي الإنجليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للشيء الواحد أو المفهوم الواحد، وتلجأ العربية إلى اقتراض المصطلح مرتين، مرة من الإنجليزية، وأخرى من الفرنسية فإننا سننتهي إلى ازداوجية في المصطلح، أي إلى مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته.
- عندما يوجد مصطلحان من فصيلة اشتقاقية واحدة باللغة الإنجليزية ويُترجمان إلى العربية، فإننا قد نحصل على مصطلحين عربيين ينتميان إلى فصيلة اشتقاقية واحدة كذلك.

٢- ازدواجية المصطلح في لغة المصدر:

حتى لو اقتصر العلماء العرب على لغة مصدر واحدة، فإنّ ازدواجية المصطلح الواحد في اللغة العربية قد تنجم عن ازدواجية المصطلح في لغة المصدر.

ففي حالة الإنجليزية، مثلاً، قد يستعمل الأمريكيون مصطلحاً غير الذي يستعمله زملاؤهم البريطانيون للدلالة على المفهوم الواحد.

فإذا استعمل اثنان من المترجمين العرب كتابين في موضوع واحد، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي كمصدر ٣-

٣- الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر:

يشكل الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر صعوبة أخرى من صعوبات نقل المصطلحات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية.

ففي حال المترادفات، قد لا يدرك المترجم أن اللفظين مترادفان، أو أن اللفظين يترجمهما مترجمان مختلفان.

ومن هنا تحث الازدواجية في المصطلح العربي.

للمصطلحات، فإنهما قد يضعان مقابلين عربيين مختلفين للمفهوم الواحد.

ومن ناحية أخرى، فإن الاشتراك اللفظي في لغة المصدر قد يؤدي إلى ترجمة المصطلح الواحد بمقابلين عربيين مختلفين، حيث يأخذ كل مترجم بمعنى معين من معاني اللفظ المشترك، خاصة إذا لم يكن المترجمون على علم بالمعنى المراد

٢- المشكلات التنظيمية:

إن النوع الآخر من مشكلات توحيد المصطلحات التقنية في الوطن العربي هو ما أُطلق علية اسم المشكلات التنظيمية، وتندرج تحت هذا النوع ثلاث مشكلات:

١- تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي

٢-إغفال واضعي المصطلحات للتراث العلمي العربي

٣-عدم اختبار قبول الجمهور للمصطلح الموضوع

١- تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي: حيث يمكن إجمال جهات وضع المصطلحات العربية بالمؤسسات الآتية:

- المجامع اللغوية والعلمية العربية
- جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة
- الاتحادات المهنية العربية، مثل : اتحاد الأطباء العرب، واتحاد المهندسين العرب...الخ
- الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي
- منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة
- دور النشر، والمؤلفون، والمعجميون
- الدوريات من صحف ومجلات

- مؤسسات علمية أخرى

ولا شك أن تعدد هذه الجهات يؤدي إلى صعوبة توحيد المصطلح.

٢- إغفال التراث العلمي العربي:

لقد وضع العلماء والمخترعون والمكتشفون والباحثون المسلمون، آلاف المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية. ولكن هذه المصطلحات العربية ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة، ومنها أن معظم كتب التراث ما زالت مخطوطة ولم تنشر بعد.

٣- عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة:

هل تحظى المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة بقبول الجماهير وإقبالها على استعمالها، فمعظم المصطلحات الموضوعة قد تبقى حبراً على ورق أي في بطون المعاجم والكتب، على حين يستخدم الناس كلمات غيرها.

ويمكن رد ظاهرة عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة، إلى أسباب عديدة، أهمها:

- يحدث أن الجمهور يستعملون فعليا مصطلحاً يفي بالغرض، ولكن واضعي المصطلحات ليسوا على علم به، أو أنهم أهملوه لسبب أو لآخر.

وبعبارة أخرى:

- إن المعجميين لم يجروا مسحاً لما هو مستعمل فعلاً من المصطلحات.

* إن مصطلحات المعجميين تبقى في بطون الكتب، وهذه الكتب لا تحظى بالتوزيع والانتشار وهكذا يستمر الجمهور في استخدام كلمات مقترضة على غير نظام.

المحاضرة التاسعة: صناعة المصطلح

يتفق علماء اللسانيات على أنّ من خصائص اللغة بوجه عام قدرتها على التطور والنمو، وذلك باستخدام وسائل صرفية ونحوية لتوليد ألفاظ ومدلولات وتراكيب لغوية جديدة للتعبير عما يستجد من حاجات ومفاهيم في المجتمع. وإذا علمنا أنّ اللغة العربية هي أطول اللغات العالمية عمراً، وأثراها لفظاً، وأقدرها على النمو اللفظي والدلالي لما تتحلى به من خصائص اشتقاقية فريدة، تأكد لنا أنّ بوسع لغتنا العربية أن تعبر عن سيل المفاهيم العلمية والتقنية الجديدة المتدفق باستمرار.

وليست هذه المرة الأولى التي تواجه فيها اللغة العربية تدفقاً مفاجئاً من مفاهيم إنسانية وعلمية لم تعهدها من قبل، بل حدث أكثر من مرة في تاريخها، فقد جاء الإسلام بمفاهيم فلسفية ودينية واقتصادية واجتماعية وعلمية جديدة،

واستجابت اللغة العربية لهذه المفاهيم بتوليد المصطلحات التي تعبر عن هذه المفاهيم كالصلاة، والوضوء، والزكاة، والخلافة والإمامة، والحضانة، والنفقة وغيرها، وهي مصطلحات لم توجد في اللغة العربية من قبل بمدلولها الجديد.
وفي العصر الأموي أمر الخليفة

عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين التي كانت بيزنطية في الشام وفارسية في العراق. وسرعان ما جادت العربية بمصطلحات جديدة في الإدارة والسياسة والاقتصاد.

فظهرت ألفاظ جديدة كالدينار والدرهم والبريد والديوان وغيرها.

وفي العصر العباسي أنشأ الخليفة المأمون بن هارون الرشيد دار الحكمة ببغداد لتنسيق عملية فلسفة الإغريق والهنود والفرس وعلومهم وآدابهم إلى اللغة العربية.

وسرعان ما زخرت اللغة العربية

بمصطلحات جديدة في الفلسفة والمنطق والرياضيات والكيمياء، وغيرها، وفي عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كانت اللغة العربية تُزَوِد العلماء المسلمين دوماً بالمصطلح الملائم للتعبير عن مخترعاتهم ومكتشفاتهم ونظرياتهم في العلوم والفنون.

وفي كل مرة تلجأ العربية إلى الوسائل اللغوية المقننة الخاصة بالتطور اللغوي وصناعة المصطلح ونموه: ويمكن تلخيص هذه الوسائل بما يأتي:

الاشتقاق – النحت - التعريب

مقدمة : التوليد في اللغة العربية:

تدل ألفاظ اللغة على المفاهيم التي يتداولها الناطقون بتلك اللغة.

ولكن عندما يظهر مفهوم جديد لم يكن معروفاً من قبل فإن اللغة قادرة على إيجاد لفظ يعبِّر عن ذلك المفهوم.

ويصطلح على عملية إيجاد ذلك اللفظ باسم "التوليد" أو " الوضع" ويمثل كل من هذين المصطلحين استعمالاً مجازياً من ولادة الطفل الجديد، كما لوكانت اللغة امرأة ولوداً، أبناؤها الألفاظ وبناتها الكلمات.

وهكذا فإنه يمكن القول : إن كلمات اللغة على نوعين: كلمات مألوفة في اللغة اكتسبناها في طفولتنا وأثناء تعلُّمنا، وكلمات مولدة بدافع الحاجة والضرورة، ويطلق على هذه الكلمات المولدة أحياناً اسم " المُحَدَثة".

أنواع التوليد:يقسم بعضهم التوليد إلى أربعة أنواع هي:

أ- التوليد الصوتي: يتم التوليد الصوتي بمحاكاة الأصوات لوضع اسم جديد، كما هو الحال في إطلاق عدد من اللغات الأوروبية اسم "كوكو" على طائر معين.

وهذا الاسم جاء نتيجة لمحاكاة صوت الطائر.

ويمكن أن نعد من هذا الباب في اللغة العربية، اسم "تأتأة" التي تشير إلى تلعثم المتكلم وتكراره حرف التاء عند النطق، فالفعل "تأتأ" هو محاكاة صوتية لظاهرة التلعثم وتكرار حرف التاء.

ب- التوليد النحوي: يتم التوليد النحوي بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم، أو بضم كلمتين مألوفتين إلى بعض لإحداث لفظ جديد يدل على معنى جديد، مثل ضم الكلمتين " بعد" و"ظهر" لصياغة اسم "بعد الظهر" أو مثل ضم كلمتي "ربة" و"بيت" لتوليد اسم "ربة البيت".

ج- التوليد الدلالي(المجاز): هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد، كما في استخدام "عنق الزجاجة" ليدل على "المنفذ الضِّيق للمرور" أو "الموقف المحرج" ويسميه بعضهم بالنقل المجازي أو المجاز.

د- التوليد بالاقتراض:

هو اقتراض لفظ من لغة أخرى للدلالة على مفهوم جديد، ولا يعده بعضهم من التوليد لأن اللفظ وُلِّدَ في لغة أخرى بإحدى صور التوليد الثلاث السابقة، ولم تلده اللغة المقترضة.

أولاً: الاشتقاق:

الاشتقاق هو صياغة لفظة من لفظة أخرى على أن يكون هناك تناسب بين اللفظ والمعنى. فمن مصدر الكتابة مثلاً يشتق الفعل الماضي"كتب"، والفعل المضارع"يكتب"، واسم الفاعل "كاتب"، واسم المفعول"مكتوب"، وهكذا.

ويقسم الصرفيون الاشتقاق إلى:

أ- اشتقاق صغير: وهو الذي تكون فيه جميع المشتقات متفقة في ترتيب حروفها الأصلية، ففي المثال السابق تظهر الحروف (ك، ت، ب) بالترتيب نفسه في جميع المشتقات، فلا تسبق التاء الكاف ولا الباء التاء.

ب- اشتقاق كبير (يسمى القلب): وهو الذي يكون فيه بين الكلمتين الأصلية والمشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون الاتفاق بينهما في ترتيب الحروف الأصلية كاشتقاق (جبذ) من (جذب).

ويمكن القول: إن الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي هو الاشتقاق الصغير.

وتكمن أهمية الاشتقاق في أنه: وسيلة مهمة من وسائل تنمية اللغة والتعبير عن المفاهيم الجديدة بتوليد كلمات جديدة من كلمات موجودة. فالمعاجم لا تضم جميع مفردات اللغة الموجودة والممكنة الوجود، وإنما تقتصر على بعض المستعمل فعلاً. ونظراً لأن المفاهيم لا متناهية في الوجود، فإن التعبير لغوياً يحتاج إلى وسيلة لسانية نستطيع بواسطتها أن نولِّد ألفاظاً لا متناهية من أصول اللغة المحدودة.

والوسيلة الأساسية للقيام بذلك في اللغة العربية هي الاشتقاق.

فهو يؤدي إلى تنويع المعنى الأصلي ويضفي عليه خواص جديدة كالمبالغة، والمطاوعة، والتعدية، والطلب، وغيرها من العلاقات المنطقية والوجودية بين المفاهيم المختلفة. فالكلمة المشتقة من أخرى تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية.

فالفعل (كتب) يدل على الكتابة، ويشتق منه الفعل (استكتب) الذي يدل على طلب الكتابة.

ثانياً: النحت:

هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، مثل:

المنحوت "البرمائي" من البر و الماء، و"القروسطي" من القرون الوسطى،

و"الزمكان" من الزمان والمكان.

ويختلف اللغويون العرب حول مكانة النحت في العربية ودوره في تطويرها وأهميته في نمو مصطلحاتها

أ- منهم من يرى أن العربية عرفت النحت منذ القديم وأفادت منه وأن عدداً من مفرداتها الوظيفية مثل: "ليس" و"لكن" و"كأن" وغيرها ألفاظ منحوتة، وأنه لابد من استخدام النحت خاصة في نقل المصطلحات الأجنبية التي تشمل على السوابق واللواحق مثل: "لاسلكي" " لامائي" وغيرهما.

ب- منهم من يرى أن اللغة العربية ذات خصائص اشتقاقية وليست تركيبية كما هو الحال في اللغات الهندو-أوروبية.

وليس للنحت إلا دور ضئيل في تاريخها الطويل، والألفاظ المنحوتة محدودة في عددها واستعمالها مثل:

"البسملة" من بسم الله الرحمن الرحيم، و"الحمدلة" من الحمد لله، و"عبشمي" من عبد شمس، ويرون عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه.

وعلى كل حال فإن المجامع اللغوية في الوطن العربي أجازت النحت عندما تلجئ الضرورة إليه.

أنواع النحت في اللغة العربية:

أ- النحت الفعلي: وفيه يُنتزع من الجملة فعل يدل على النطق بها أو على مضمونها كما في: "حمدل" المنتزعة من الحمد لله، و"حوقل" المأخوذة من لا حول ولا قوة إلا بالله.

ب- النحت النسبي: وفيه يُنتسب شخص أو شيء إلى مكانين، كما في:

"طبرخزي" التي تشير إلى النسبة إلى بلدتي طبرستان وخوارزم معاً، أو ينسب إلى اسم مكان أو قبيلة مركب تركيبا إضافيا مثل: "عبشمي" المنحوتة من عبد شمس.

ج- النحت الوصفي: وفيه تنتزع من كلمتين صفة تدل على معناهما، كما في : "صلدم" وهو شديد الحافر المنحوتة من "صلد" "صدم"

د- النحت الاسمي: وفيه ينتزع اسم من كلمتين كما في: "جلمود" المنحوتة من جلد وجمد، ومثل "حَبْقَر" للبرد المنحوتة من حب وقر.

أصل الكلمات المنحوتة:

١- كلمة أجنبية + كلمة أجنبية : كما في كلمتي "تلغراف" و"تلفون" اللتين دخلتا اللغة العربية عن طريق الاقتراض والتعريب.

٢- كلمة عربية+كلمة عربية :كما في "زمكاني" المنحوتة من زماني ومكاني

٣- كلمة عربية +كلمة أجنبية : كما في "كهرمغناطيسي" المنحوتة من كهرباء التي عرفتها العربية قبل النهضة، ومغناطيسي المقترضة.

شروط النحت:

١- مراعاة أوزان العربية.

٢-مراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة

طريقة النحت: من خلال أمثلة النحت نلاحظ ما يأتي:

١- عدم التقيد بأخذ الكلمة المنحوتة من جميع كلمات الجملة المنحوت منها.

٢- عدم التقيد بأخذ عدد من الحروف من كل كلمة ففي حين أخذت كلمة "مَشْأَل" حرفا واحدا من كل كلمة من جملة (ما شاء الله)، نجد أن كلمة "حَسبلَ" أخذت ثلاثة حروف من الكلمة الأولى وحرفا واحدا من الكلمة الثانية من جملة (حسبي الله).

أما كلمة "مشكن" فلم تأخذ أي حرف في لفظ الجلالة في جملة (ما شاء الله كان).

٣- عدم التقيد بترتيب الحروف الأصلية للجملة المنحوت منها مثل: "طبلق" المأخوذة من جملة (أطال الله بقاءك).

٤- عدم الالتزام بالحركات والسكنات الأصلية مثل"سَبْحَلَ" المنحوتة من (سبحان الله).

المحاضرة العاشرة: صناعة المصطلح(التعريب)

كلمة التعريب لها دلالات مختلفة لا نستطيع أن نبينَ المقصود منها إلا بعد فهم سياق الكلام .

ومن أهم تلك الدلالات والمعاني مفهوم التعريب لغة واصطلاحاً

التعريب لغةً :

التعريب مصدر المضعف عرَّب ، يقال : عرَّبَ منْطِقَه إذا خلَّصهُ من اللحنِ، وعرَّب الاسم الأعجمي إذا تفوه به على منهاجِ العربِ .

وجاء في القاموس المحيط: التعريب هو: تهذيب المنطق من اللحن.

- وهو أيضاً عملية صرفية قياسية تعتمد على قبول لفظة أصلها غير عربي لتنضم إلى اللغة العربية بعد صقل وزنها على أحد الأوزان العربية، حيث يمكن بعد ذلك أن تدرج في المعاجم العربية.
- والمعرَّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها.
- وعند الجواليقي تعريب الاسم الأعجمي يعني: (أن تتفوه به العربُ على منهاجها ، تقول : عرَّبته العرب وأعربته)
- أو هو تكلم العرب بالكلمة الأعجمية بالإطلاق، أي: دون اشتراط تغييرها أو إلحاقها بأحد الأوزان العربية، وهذا مذهب سيبويه، وهو قليل.

على الرغم من أنّ للفظ (التعريب) عدةَ دلالات في الاستعمال اللُغوي الحديث والقديم، فإنه في المصطلحية يعني:

(نقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية دون تغيير ويسمى دخيلاً، أو مع تغيرات معينة ينسجم مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية ويسمى اللفظ في هذه الحالة مُعرَّباً) .

و من أمثلة الدخيل: (الأوكسجين، والنيتروجين، والتلفون) ومن أمثلة المعرَّب: (الفلسفة، والبنج).

ويطلق على التعريب بنوعيه أحياناً اسم الاستعارة، وهي عملية عرفتها اللغات عموماً حينما يعمد الناطقون بلغة ما إلى استعارة ألفاظ من لغة أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وتطرأ على الألفاظ المستعارة تغييرات صوتية وصرفية لتنسجم مع بنية اللغة المستعيرة وتندمج فيها، ويسهل الاشتقاق منها.

ولهذا فقلما يوجد الدخيل الصرف، مما حدا بغير المختصين باطلاق لفظي الدخيل والمعرب على اللفظ المستعار واستخدام هذين اللفظين وكأنَّهما مترادفان.

- قواعد تعريب المصطلح الأجنبي:

عند تعريب الألفاظ الأجنبية، ينبغي مراعاة بعض القواعد التي وضعتها المجامع العربية وتضمنتها توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح – وقد مرَّ ذكر هذه التوصيات في المحاضرة الرابعة التي ذكرنا فيها مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح العلمي العربي - وأهم هذه التوصيات:

١- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية، فإذا وُجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة باللُغة الإنجليزية، مثلاً (تُليب) و(تيوليب) نختار النطق الأول لأنه أيسر.

٢- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً.

وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغها أو كليهما، ومن أمثلة ذلك:كلمة(فيلوسوفيا) اليونانية التي عُرِّبت بلفظ (فَلسَفة) على وزن (فَعْلَلَة).

٣- اعتبار المصطلح عربياً يخضع لقواعد اللُغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

ومن أمثلة ذلك الكلمة المقترضة (تلفون) التي اشتق منها على وزن (فعلل): تَلْفَنَ يتلفن تلفنة .

٤- ضبط المصطلحات عامة، والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصاً على صحة نطقها ودقة أدائها.

دوافع التعريب :

أشار بعض العلماء إلى ذلك دون ذكرٍ مباشر له، وذلك كصنيع السيوطي في المزهر. ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج الأسباب التي دفعت العرب إلى التعريب، والتي منها :

١- الحاجة أو الضرورة: وذلك كالأسماء التي تفرَّد بها غير العرب كالفرس من دون العرب؛ فاضطرّ العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي .وذلك كثير، ومن أمثلته ما يلي :

أ- من الأواني: الكوز،الإبريق، الطشت، الخوان، الطبق، السُكُرجَة.

ب- من الملابس: السَّمُّور، السنجاب، القاتم، الفنك، الدَّلق، الديباج، السندس .

ج- من الجواهر: الياقوت، البلّور .

د- من ألوان الخبز: الكعك، الجردق، السميذ، أوالسميد .

هـ- من الرياحين وما يناسبها: النرجس، البنفسج، النِّسرين.

و- من الطيب: المسك، العنبر، الكافور، الصندل، القرنفل .

٢- الإعجاب وخفة اللفظ الأعجمي:

وذلك بأن يعجب العرب بلفظة أعجمية، ثم يعمدون إلى تعريبها.

وربما كان اللفظ الأعجمي خفيفاً؛ فلهذا يستعمله العرب.

وربما تناسوا اللفظة العربية أو أهملوها. مثل: الباذنجان كان يسمى الحدج، ومع ذلك غلب؛ للإعجاب بما هو غريب. وكذلك اللوبيا شاعت وأهمل: الدّجَر. وكذلك الإبريق في لغة العرب يسمى التأمورة. والتوت يسمى: الفُرصاد ....

وضع الكلمة المعربة في النص العربي:

قال عبدالقادر المغربي: " إن الكلمات العربية التي وقعت للعرب فعرَّبوها بألسنتهم، وحولها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم تصبح عربية ، فيجري عليها من الأحكام ما يجري على تلك ، فتتوارد عليها علامات الإعراب، إلا في بعض الأحوال، وتُعَرف بـ(ال) وتضاف ويُضاف إليها، وتثنى وتجمع...

العلامات التي يُعرف بها المُعرَّب في العربية:

وضع العلماء علاماتٍ يُعرف بها المعرب في العربية، استنتجوها من مقارنة نسج الألفاظ العربية ، بنسج هذه الألفاظ المعربة، وهذه العلامات نلخصها فيما يلي:

١-إذا جتمع فيها الصاد والجيم نحو الصَّوْلجان.

٢- اجتماع الجيم والقاف مثل : المنجنيق.

٣-اجتماع الباء والسين والتاء؛ مثل البستان.

٤- خروجُه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبْرَيْسَم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

٥- يندر اجتماع الراء مع اللام إلا في ألفاظ محصورة: مثل: ورل.

٦-لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل: ولذلك أبى البصريون أن يقال بغداذ

٧- مجيء الشين بعد اللام: قال ابن سيدة في المحكم: "ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة؛ الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات.

٨- وقوع الراء بعد النون، مثل نرجس.

٩- ألّا يكونَ آخرُه زاي بعد دال نحو مهندز، فإن ذلك لا يكونُ في كلمة عربية.

١٠-الدراسات التاريخية والبحوث العلمية: فبذلك يمكن القول: إن هذا الحيوان، أو النبات، أو الدواء ليس موجوداً في جزيرة العرب، وبذلك نعرف أن الكلمة ليست بعربية.

١١- خلو الكلمة الرباعية أو الخماسية من أحرف الذلاقة: وسميت بذلك ؛ لخروج بعضها من ذلق اللسان ، أي طرفه ، وخروج بعضها من ذلق الشفة وهي مجموعة في قولك: (فر من لب) ؛ فإنه متى كان اللفظ عربياً فلا بد أن يكون فيه شيء منها نحو: سفرجل، وقُذعمل؛ فإذا جاءك مثال خماسي، أو رباعي بغير حرف أو حرفين من أحرف الذلاقة فاعلم أنه ليس من كلامهم ،أي العرب .

التعريب عند المحدثين:

بحث المُحْدَثون موضوع التعريب، وكانوا في ذلك على فريقين:

الأول: منعوا فتح باب التعريب؛ بحجة المحافظة على العربية.

والفريق الثاني: أجازوا ذلك، وقالوا: إنه لا بد من مواجهة الحديث، وبهذا تكون المحافظة الحقة على العربية؛ إذ ترك التعريب فيه حجر على اللغة، ومن ثم يصدق عليها قول من يَصِفها بأنها ميتة. وقالوا– أيضاً-:إن التعريب من أساليب تنمية اللغة، ودلالة سعتها، واستيعابها.

وبعد دراسات طويلة توصل مجمع اللغة العربية في مصر إلى جواز التعريب، وأجمعوا على أن العربيَّ أولى وأفضل من المعرب، ووضعوا للتعريب شروطاً منها:

١-أن يكون اللفظ المعرب مما نحتاج إليه تمام الاحتياج.

٢-أن يكون على مقاييس العرب، فلا بد من إخضاعه على العربية من الناحية الصوتية والصرفية.

وإليكم نص قرار المجمع: "يجيز المجمع أن يُستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»

معوقات التعريب: لا ريب أن للتعريب حسناتٍ، ولكن يقف دونها عقبات، منها:

١- تشتت الجهود: وذلك كتعدد المجامع؛ فقد تختلف بعض المصطلحات من مجمع إلى مجمع ومن باحث إلى آخر.
٢- فقدان التطبيق: فقد تتفق المجامع على شيء، ثم لا يُلتزم به، ولا يستعمل في الكتابة، والتأليف.
٣- التأخر في تعريب المصطلحات: وذلك عندما يفكرون في تعريب مصطلح شاع منذ عشرات السنين، مثل: ليموزين، ونحوه؛ فالمتعين أن يفكر في المصطلح قبل شيوعه، أو في بداية استعماله، فيوجد له اسم مناسب، قبل أن يسبق عليه الاسم الجديد.
٤- نقل المصطلحات الجديدة دون تحري الدقة: فقد تُعرَّب بعض الألفاظ من قبل بعض الكتاب دون أن ينظر إلى معناها الحقيقي؛ فتشيع في الناس، ويكون له أثر فكري.

المحاضرة الحادية عشرة: المصطلح والترجمة

العلاقة بين علم المصطلح والترجمة:

تتشابك العلاقة بين علم المصطلح ونظرية الترجمة كما تتشابك أغصان شجرة المعرفة المتنامية. ومما يزيد هذا التشابك كثافة وتعقيداً، أنّ كِلا العِلمَين يَستخدم اللغة هدفاً ومضموناً ووسيلة.

إذا نظرنا إلى التاريخ والجغرافية مثلاً، نجدهما يستخدمان اللغة وسيلة فقط، أما مضموناهما فهما مختلفان فيه من حيث الأساس، إذ تتكون مادة التاريخ الرئيسة من الزمان وأحداثه،على حين تتشكل مادة الجغرافيا من المكان وفضاءاته. كما أنه يمكن التفريق بين هدفيهما بسهولة.

وفي حالة علم المصطلح والترجمة، نجد أنّ هدفهما لغوي (وضع مادة لغوية جديدة)، ومضمونهما لغوي (المادة اللغوية)، ووسيلتهما لغوية (استخدام اللغة في التعبير عن المضمون). وهذا يؤدي إلى كثير من التشابك بينهما مما يساعد على إشاعة مجموعة من الأوهام حولهما في أذهان كثير من غير المختصين.

ومما زاد في هذا، أن علم المصطلح علم جديد النشأة، و على الرغم من أن توليد المصطلحات ذاتها بدأ منذ أن شرع الإنسان في استعمال اللغة أداة تواصل.

ولقرون عديدة خلت، كان المترجمون هم الذين يتولون وضع مقابلات للمصطلحات الأجنبية التي يواجهونها أثناء عملهم في ترجمة الكتب.

فشاع بين الناس أن المصطلحات يولدها المترجمون حتى بعد أن استقل علم المصطلح بذاته، ونأى بنفسه عن الترجمة، وصار نشاطاً مختلفاً يزاوله مصطلحيون لهم إعداد وخبرات تختلف عن تلك التي يتوفر عليها المترجمون.

ويزداد الأمر غموضاً في أذهان المتعلمين في بلادنا العربية إذ يظنون أن المصطلحات العربية هي مجرد عربية،أو تعريب للمصطلحات الأجنبية. ومما يؤكد ظنهم أن البلاد العربية لا تُنتِج المصطلحات حالياً، وإنما تستوردها.

تطور علم الترجمة في وضع المصطلحات:

- منذ أن بدأ الاحتكاك بين الجماعات البشرية المنظَّمة، والترجمة شفهية كانت أم تحريرية تقوم بدورها بوصفها أداة للتواصل الإنساني.
- ولعل أقدم أجهزة الترجمة المؤطَّرة بمترجمين متخصصين مزوَّدين بمعاجم ثنائية اللغة، وُجدت في الإمبراطورية البابلية في العراق قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة.
- ومنذ ذلك الحين والترجمة تُعدّ فناً يعتمد على حذق المترجم وتمكنه من اللغتين الناقلة والمنقول منها. واطلاعه على ثقافتيهما، ومعرفته بموضوع النص المُترجم.

- وفي حوالي منتصف القرن العشرين الميلادي أخذت المحاولات تتوالى لإخضاع الترجمة لمنهجية علمية ووضع نظريات خاصة بالترجمة.

وقد شجع على ذلك ثلاثة تطورات:

١- التطور الذي أصاب علم اللغة بشكل عام، ونظريات الدلالة بشكل خاص.
٢- ظهور نظرية الاتصال على أيدي باحثين أبرزهم (مورس) و(جورج ميلر)
٣- الاستعانة بالحاسوب في إجراء الترجمات الآلية وما يتطلب من منهجية وتنسيق وضبط.

وعلى الرغم من ظهور عدد من نظريات الترجمة في الشرق والغرب، فإنه ما زال كثيرون يجادلون في أن الترجمة المنهجية أمر مستحيل ولهم في ذلك حججهم.

يقابلهم آخرون ممن يعتقدون بإمكان إنتاج هذا النوع من الترجمة وعدم استحالتها.

فالفريق الأول يؤكد الفروق البنيوية بين اللغات وعدم مطابقة بينها في النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية، ولهذا يستحيل نقل النصوص من لغة إلى أخرى بصورة مضبوطة، في حين يذهب الفريق الثاني إلى أن البشر جنس واحد وخبراتهم متشابهة،ويمكن التعبير عنها باللغات المختلفة التي هي واحدة في بنيتها العميقة.

مستويات تلقي المترجم للمعنى: تمر عملية تلقي المعنى التي يقوم بها المترجم بمستويات ثلاثة:

١- المستوى الأول، وهو الإدراك: وهذا الإدراك يكون إما بصرياً في حالة المترجم التحريري الذي يقرأ النص المكوّن من حروف أو رموز مكتوبة، أو سمعياً في حالة المترجم الفوري الذي يسمع الكلام المكوّن من أصوات أو رموز مسموعة، من خلال مرجعية المترجم الثقافية والمعرفية.
٢- المستوى الثاني، وهو التفكيك: الذي يقوم فيه المترجم باستخدام آليات لسانية، شكلية،ودلالية، لتحويل النص المكتوب أو المسموع إلى مفاهيم أو معانٍ، جزءاً جزءاً.
٣- المستوى الثالث، وهو الفهم: الذي يتطلب تجميع عناصر النص بعد تفكيكه وإعادة بنائه لفهم مضمونه.

وفي مبحث الدلالة، تطرقت نظريات الترجمة إلى طبيعة المعنى بتحليل العلاقة بين الكلمة والشيء والمفهوم أو بين الدال والمدلول والدليل.

وبينت النظرية أن العلاقة بين الشيء واسمه علاقة اعتباطية غير ثابتة.

وحتى لو تمكنا من تحديد معاني الكلمات وحصرها في معجم، فإن ذلك لا يخدم المترجم كثيراً.

لأن الترجمة تُعنى من حيث الأساس بنقل معنى النص، وليس معاني الكلمات المفردة من لغة إلى أخرى.

والنص لا يتشكل من قائمة مفردات فحسب؛ وإنما من بنيات نحوية ودلالية وأسلوبية تنتظم فيها تلك المفردات.

ولهذا فإن معنى النص لا يساوي بطريقة حسابية مجموع معاني المفردات المكونة له.

وعلاوة على ذلك فإن للكلمة الواحدة عدة معانٍ طبقاً للسياق الذي ترد فيه.

ومن ناحية أخرى فإن الثقافات المختلفة لا تتفق في تقطيع الواقع أو وصف الكون.

ولما كانت اللغة هي التي تنقل كل مظاهر الحضارة، فإن اللغات لا تتفق في دلالات مفرداتها وتراكيبها أو عدد تلك المفردات والتراكيب.

ومن هنا قد لا نجد لكلمة ما أو تركيب ما في إحدى اللغات مقابلاً كاملاً أو جزئياً في لغة ثانية.

ويزداد الأمر تعقيداً إذا كان يتعلق بترجمة نص شعري، إذ لا يقتصر الأمر آنذاك على نقل الدلالات الحقيقية والهامشية والإيحائية للكلمات فحسب، بل يتعلق الأمر كذلك بصعوبة مجاراة المكونات الصوتية كالنبر والإيقاع والنغم للمحافظة على الوزن الأصلي، ناهيك عن القافية وتأثيراتها الصوتية والنفسية.

ولهذه الأسباب وغيرها، قد يضطر المترجم إلى سد بعض الثغرات اللغوية أو الأسلوبية أو الثقافية، لإبلاغ فحوى النص المترجم إلى المتلقي على أفضل وجه.

وهذا أدى إلى ظهور أنواع ومستويات متعددة من الترجمة.

المعنى بين المصطلحي والمترجم:

من الواضح أنّ كلاً من المترجم الذي ينقل نصاً من اللغة (أ) إلى اللغة (ب)، والمصطلحي الذي ينقل مصطلحات من اللغة (أ) إلى اللغة (ب)، يعنى بنقل معنى تلك المادة. فكلاهما يسعى إلى الهدف ذاته، أي فهم المعنى المقصود ونقله بدقة وأمانة.

وهذا يتطلب منهما تمكّناً من اللغتين، ودراية معمّقة ببنياتهما الصرفية، وتراكيبهما النحوية، وأساليبهما، وثقافتيهما.

ولهذا يبدو لأول وهلة أن المصطلحي والمترجم يؤديان الوظيفة ذاتها، ولا بد أنهما يحتاجان إلى ذات الإعداد والتكوين نفسه.

ولكننا إذا أنعمنا النظر في الأمر ألفينا فروقاً لا يمكن إغفالها.

فالمصطلحي لا يُعنى بنقل المصطلحات من لغة إلى أخرى فقط، وإنما له وظيفتان أخريان:

الأولى: توليد المصطلحات القائمة باللغة ذاتها دون الانطلاق من لغة ثانية؛ وإنما الانطلاق من المفهوم المطلوب التعبير عنه بمصطلح لغوي.

الثانية: توحيد المصطلحات القائمة في اللغة، بحيث يعبِّر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد، ويُعبَّر عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد، في الحقل العلمي الواحد.

ومن ناحية أخرى، فإن المترجم يتعامل في أغلب الأحيان مع نص كامل يرغب في نقله من لغة إلى أخرى.

في حين أن المصطلحي لا يتعامل في العادة إلا مع مصطلح واحد، بسيطاً كان أو مركباً، ولا يعالج نصاً كاملاً إلا إذا كان يقوم بدراسة طبيعة لغة علم من العلوم من حيث بنياتها وأساليبها، أو بدراسة السياقات التي يرد فيها المصطلح.

ومن ناحية ثالثة: فإنه على الرغم من أن كلاً من المصطلحي والمترجم يُعنى بالمعنى ويسعى إلى استيعابه ونقله، فإن كل واحد منهما يبحث عن شيء مختلف.

فالمصطلحي يبحث عن معنى الشيء أو المفهوم الذي يمثله اللفظ المراد ترجمته.

في حين يبحث المترجم عن معنى التسمية التي يُسمى بها ذلك الشيء أو المفهوم.

وهكذا فإن المصطلحي مضطر إلى التعرف على ماهية الشيء وتحديد عناصره الرئيسة، والوقوف على جنسه وفصله، ليتمكن من إلحاقه بمنظومة المفاهيم التي ينتمي إليها.

أما المترجم فلا تعنيه تلك الأبحاث المنطقية والوجودية بقدر ما يعنيه معرفة معنى الكلمة في السياق الذي استعملت فيه، ومن ثم معرفة المعنى الكلي للعبارة والفقرة اللتين يقوم بترجمتهما.

دريس علم المصطلح ونظرية الترجمة في المعاهد المتخصصة:

أصبح علم المصطلح يُدرس في الجامعات بوصفه علماً مستقلاً، ويمنح دارسوه الشهادات الجامعية على اختلاف درجاتها، وكما أنشئت معاهد متخصصة لتدريب المترجمين وتأهيلهم.

فمن ناحية أخرى فإن علم المصطلح والترجمة يُدرسان بوصفهما مادتين مساعدتين في كثير من الأقسام والشعب الجامعية.

ونرمي هنا إلى تأكيد نقطتين:

- الأولى: إن المصطلحية بحاجة إلى دراسة نظريات الترجمة وتقنياتها التطبيقية
- الثانية: إنه ينبغي على معاهد الترجمة تضمين دروس كافية في المصطلحية والمعجمية في مناهجها، لا ليعرف المترجم قواعد توليد المصطلحات وتوحيدها فحسب، وإنما لكي يعرف كذلك خصائص المعاجم العامة والمتخصصة، ويستطيع اختيار المعاجم الملائمة لعمله في ضوء خصائص كل معجم وبنيته.

الخلاصة:

- إنّ علم المصطلح ونظرية الترجمة عِلمان مستقلان، ولهما ميدانان مختلفان، مع وجود بعض التداخل بينهما.
- وعلى الرغم من أن إعداد المصطلحي يختلف عن تأهيل المترجم، فإن المصطلحي يحتاج إلى الإلمام بنظرية الترجمة وأصولها، كما أن المترجم بحاجة إلى معرفة قواعد علم المصطلح وطرائقه.

المحاضرة الثانية عشرة: المصطلح والمعجم(المعجم التاريخي المختص)

المعجم التاريخي العام والمعجم التاريخي المختص:

المعجم كتاب مطبوع أو محوسب يحتوي على كلمات منتقاة، تُرتب وفق نظام معين، مع معلومات ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك المعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى.

والمعجم التاريخي هو نوع من المعاجم يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها من خلال تتبع تطورها منذ أقدم ظهور لها حتى يومنا هذا. وذلك يعني أمرين:

الأول: أن يضم المعجم التاريخي كل لفظ استُعمل في اللغة، سواء يُستعمل في الوقت الحاضر أم لا.

الثاني: أن يوثِّق المعجم تاريخ كل لفظ في (شكله ومعناه واستعماله) ممثِّلاً لهذا اللفظ بعدد من الشواهد، ابتداءً من أول ظهور معروف لذلك اللفظ حتى آخر استعمال له.

فالمعجم التاريخي يُؤرخ لتطور الألفاظ في دلالتها (تعميماً وتخصيصاً، رقياً وانحطاطاً) وفي استعمالها (شيوعاً وندرة، ومكاناً، وزماناً، وموضوعاً) منذ ولادتها في اللغة، أو منذ اقتراضها من لغة أخرى حتى سباتها أو مماتها.

وعندما يشمل المعجم التاريخي على جميع الألفاظ، بغض النظر عن المجال العلمي الذي تنتمي إليه، فإننا نطلق عليه اسم (المعجم التاريخي العام).

أما إذا اختص المعجم التاريخي بألفاظِ أو مصطلحاتِ علمٍ من العلوم، كالفلك أو الكيمياء مثلاً، فإنه يُسمى (المعجم التاريخي الخاص أو المختص).

ومن هذا المنظور يُعد المعجم التاريخي المختص وسيلة من وسائل توثيق المصطلحات العلمية.

ولا تختلف منهجية تأليف المعجم التاريخي العام عن منهجية المعجم التاريخي المختص من حيث النوع، وإنّما تختلف فقط من حيث الكم، أو من حيث المجال الموضوعي، فعلى حين يغطي المعجم التاريخي العام جميع المجالات الأدبية والعلمية والفنية، يقتصر المعجم التاريخي المختص على مجال موضوعي واحد، وكلتا المنهجيتين تنبني على الشواهد.

فالشواهد قلب المعجم التاريخي، عاماً كان أو مختصاً. وجميع مكونات مداخل المعجم تصدر عن الشواهد وترتكز عليها.

فمن الشواهد نختار كلمات المداخل الرئيسة في المعجم التاريخي، ومن الشواهد نختار كلمات المداخل الفرعية.

ومن سياقات الشواهد نفهم معاني الألفاظ ونصوغ تعريفاتها.

ومن العصور التي تنتمي إليها الشواهد نستدل على تطور اللغة عامة، أو تطور المصطلحات والمفاهيم خاصة.

المعجم التاريخي

المعجم التاريخي العام المعجم التاريخي الخاص

أهمية المعجم التاريخي العربي:

سيشكل المعجم التاريخي للغة العربية قفزة نوعية في صناعة المعجم العربي، ويعمل على تبيان وحدة الاستعمالات اللغوية في مختلف الأقطار العربية، وبذلك يؤكد الروابط اللغوية بين هذه الأمصار، ويعزز انتماءها إلى الأمة العربية، باعتبار أن اللغة هي من أهم الأواصر التي تربط الشعوب بعضها ببعض.

وسيساعد هذا المعجم التاريخي على دراسة اللغة العربية دراسة علمية، ووصفها وصفاً لسانياً دقيقاً؛ لأنه سيؤرخ للتغيرات التي لحقت بأصوات اللغة.

كما سيكون هذا المعجم مصدراً لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم وإمدادها بالشواهد اللازمة، وسنداً لمراجعة المعاجم الموجودة حالياً.

وأخيراً فإن المعجم التاريخي سيزود طلبة الدراسات اللسانية العليا بمرجع مهم لإعداد رسائلهم وأطروحاتهم.

وخلاصة القول: إن المعجم التاريخي أداةً ضروريةً لاكتساب المعرفة وتنميتها.

عدم وجود معجم تاريخي باللغة العربية:

على الرغم من أنّ صناعة المعجم التاريخي العربي هي أقدم الصناعات المعجمية في اللغات الحية وأغزرها كمّاً وأغناها تنوعاً، فإنّ اللغة العربية لا تتوفر على معجم تاريخي كامل حتى الآن، إلا ما قام به الأستاذ الدكتور سمير استيتية بجمع الكلمات التي تبدأ بحرف الألف.

ويتضح لنا قِدَم المعجم العربي إذا ما علمنا أن أول معجم عربي متكامل، وهو (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، قد صُنف في القرن الثامن الميلادي،على حين أن اللغات العالمية الحية الأخرى لم تحظَ بمعجم قبل القرن السابع عشر الميلادي، أي بعد حوالي تسعة قرون من صدور المعجم العربي الأول.

فمعجم أكاديمية كروسكا (الإيطالية) صدر سنة ١٦١٢م، ونشر معجم الأكاديمية الفرنسية بين عامي ١٦٣٨م – ١٦٩٤م، والف الدكتور جونسون معجمه الإنجليزي سنة ١٧٥٥م، أما معجم وبستر الأمريكي فلم يصدر إلا سنة ١٨٢٨م.

ومن حيث غنى المعجم العربي كما وكيفاً، يدلنا كتاب (معجم المعاجم) للمرحوم أحمد الشرقاوي على وجود أكثر من ألفٍ وخمسمائة معجمٍ في اللغة العربية من مختلف الأصناف وفي متنوع حقول المعرفة.

ومع ذلك كله، فإنه لا يوجد معجم تاريخي للغة العربية، أسوة باللغات العالمية الأخرى كالإنجليزية والفرنسية.

لماذا لا يوجد معجم تاريخي عربي:

ظهرت المعاجم التاريخية في أوروبا نتيجة لازدهار اللسانيات الحديثة،بحيث أرسيت دراسة اللغة ووصفها على أسس علمية.

ومن أبرز فروع اللسانيات في ذلك القرن علم اللغة التاريخي، وعلم اللغة المقارن اللذان عُنيا بوضع قوانين تغيُّر الأصوات اللغوية، وكذلك علم التأثيل الذي يعنى بدراسة أصل الكلمات واشتقاقها وتطور دلالاتها.

ولم يكن بالإمكان تصنيف معجم تاريخي للغة العربية؛ لأن النهضة العربية كانت في بدايتها إبان القرن التاسع عشر الميلادي.

ولم تكن الدراسات اللسانية العلمية قد تطورت بما يكفي لإعداد معجم تاريخي لغوي.

بل إن المعاجم العربية التي أُنجزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين،كانت في حقيقتها مجرد نقل من المعاجم القديمة السابقة،مع تهذيب وتنقيح وإعادة ترتيب المواد.

أضف إلى ذلك أنَّ تصنيف معجم تاريخي عربي يتطلب حشد عدد من المتخصصين باللغات العربية القديمة كالسومرية والبابلية والآشورية والمصرية القديمة، وكذلك باللغات التي تفاعلت معها العربية واقترضت منها كالإغريقية واللاتينية والفارسية والتركية.

وهذا يعني أن تقوم بتأليف المعجم التاريخي العربي مؤسسة متكاملة تنكب على هذا العمل وحده، ولا يكفي جهود لغوي أو معجمي واحد بمفرده.

فمعجم أكسفورد للغة الإنجليزية ترعاه مؤسسة مستقلة لا هم لها، إلا تطوير المعجم وإخراج طبعة جديدة منه كل ٢٥ سنة تقريباً لمواكبة التطور الدلالي للألفاظ الإنجليزية.

ينبغي الإشارة هنا إلى محاولة جادة لتأليف معجم عربي تاريخي، قام بها معهد أبحاث الاستشراق الألماني، الذي كان يديره المستشرق أوغست فيشر(١٨٦٥-١٩٤٩) بدعم من مؤتمر المستشرقين.

ولكن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م-١٩١٨) أدت إلى توقف المشروع ثم استؤنف العمل سنة ١٩٢٣م.

وحين أنشئ مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة سنة ١٩٣٢م، كان من أهدافه تأليف معجم تاريخي للغة العربية، ولهذا قرر تبني مشروع فيشر، الذي كان عضواً في المجمع، وإمداده بالدعم اللازم والمساعدين المتخصصين

فانتقل فيشر إلى القاهرة، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) اضطره إلى العودة إلى ألمانيا حيث أقعده المرض وعاجلته المنية.

وضاعت المواد التي أعدها فيشر، ما عدا المقدمة وجذاذات من حرف الألف نشرها المجمع في كتيب.

وعندما تأسست (جمعية المعجمية العربية) بتونس في أواسط الثمانينيات، اهتمت بموضوع المعجم التاريخي فخصّته بندوتها العلمية الدولية سنة ١٩٨٩م

وانطلق سنة ١٩٩٠م مشروع (المعجم العربي الكبير) بتمويل من الحكومة التونسية، ولكن هذا المشروع قد توقف بعد مدة،ثم أعيد العمل فيه سنة ١٩٩٦.

و سبب تعثر المشروع يعود إلى عدم تفرغ القائمين عليه له.

ولهذا فإنّ (اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية) شكل سنة ٢٠٠٤م (لجنة المعجم التاريخي للغة العربية) للنظر في أفضل وسيلة لتأليف المعجم التاريخي المنشود.

خطوات تصنيف المعجم التاريخي:

بعد إمعان النظر في عدد من الدراسات المتعلقة بتأليف المعاجم التاريخية الحديثة في اللغات العالمية، تبين لنا أنها تتفق على أن الخطوات الرئيسة في تصنيف أي معجم تاريخي هي:

١- تحديد عصور تطور اللغة: لا تقسّم حياة اللغة إلى عصور أو فترات بصورة اعتباطية، وإنّما توضع الحدود التاريخية عند التحولات الثقافية واللغوية الكبري التي تؤثر في ألفاظ اللغة شكلاً ومضموناً.

فمثلاً، تقسم حياة اللغة العربية إلى خمسة عصور هي: العصر الجاهلي، العصر الإسلامي، العصر العباسي، العصر الوسيط (١٢٥٨ - ١٨٥٠م)، العصر الحديث.

٢-إعداد قائمة بالمصادر والمراجع من المخطوطات والمطبوعات الموثّقة:

هذه القائمة تشتمل على عنوان المصدر، واسم مؤلِّفه، وتاريخ صدوره أو العصر الذي ينتمي إليه.

والمصادر إما مصادر أولية، أي: نصوص لغوية كاملة وردت في كتب ومطبوعات، وإما مصادر ثانوية، مثل: المعاجم والدراسات التأصيلية والتأثيلية والتاريخية اللغوية التي تبيّن أصل الألفاظ وتؤرّخ لتطورها.

٣-إنشاء مُدوّنة لغوية مُحوسَبة: مكوّنة من نصوص لغوية تُخزن وتُعالج وتُسترجع بالحاسوب، ويتمّ اختيار هذه النصوص من قائمة المصادر والمراجع من المخطوطات والمطبوعات الموثّقة.

ويشترَط في نصوص المدونة أن تكون متوازنة من حيث انتمائها الموضوعي، والتاريخي، والجغرافي، والاجتماعي.

فيجب أن تنتمي نصوصها إلى جميع عصور اللغة، وإلى جميع البلدان الناطقة بتلك اللغة، وتغطي جميع فروع المعرفة من آداب وعلوم وفنون.

وكلما كانت هذه المدونة ضخمة (حوالي ألف مليون كلمة مثلاً)، ازدادت مصداقيتها وكبرت منفعتها، فهي تزوّد المعجمي بجميع جذور الكلمات، وجميع الألفاظ التي استعملت، وجميع الشواهد (العبارات والجمل التي ورد فيها اللفظ المطلوب) التي تبين سياقاتُها تغيّر مباني الألفاظ ومعانيها عبر العصور.

٤-استخلاص جذور الكلمات ومشتقاتها والتعبيرات التي تدخل فيها من المدوّنة اللغوية: فجميع ألفاظ مداخل المعجم الرئيسة والفرعية يتم اقتباسها من المدونة اللغوية.

٥-تكوين قاعدة شواهد موثّقة على مداخل المعجم:

ويتم اختيار هذه الشواهد من المدونة بحيث توضّح تطور معاني ألفاظ المداخل واستعمالاتها عبر عصور اللغة.

٦- تحرير مداخل المعجم:

ويضطلع المحررون بإعطاء الشروح اللازمة المتعلِّقة بتطوُّر شكل الألفاظ ومعانيها واستعمالاتها انطلاقاً من الشواهد عليها.

مكوّنات مداخل المعجم التاريخي:

تتكون مداخل المعجم التاريخي، عادة، من عشرة أقسام، هي:

١- ألفاظ المداخل الرئيسة، وتكون بتخصيص مدخلٍ مستقل لكل لفظ من ألفاظ المشترك اللفظي ذات الأصل المختلف.

٢-ألفاظ المداخل الثانوية، وتتألف من مشتقات ألفاظ المداخل الرئيسة، والتعبيرات الاصطلاحية والسياقية التي تكون ألفاظ المداخل الرئيسة جزءاً منها.

٣- التهجيات المختلفة للفظ، عبر عصور اللغة.

٤-المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية، عن ألفاظ المداخل الرئيسة والفرعية.

٥- معلومات عن الاستعمال.

٦-المعاني المختلفة للفظ المدخل، وترتب هذه المعاني ترتيباً زمنياً تاريخياً.

٧-التعريف: هناك استراتيجيات مختلفة للتعريف.

ولعل التعريف التحليلي الذي يقوم علي الجنس والنوع، يساعد على توضيح العلاقات بين المعاني المختلفة للفظ المدخل.

٨- الشواهد: توضِّح الشواهدُ المعاني المختلفة المسندة للفظ المعرَّف، وتُرتَّب هذه الشواهد ترتيباً تاريخياً. وينبغي أن تكون أصيلة غير مصطنعة.

٩- المصادر الأولية والثانوية.

١٠- ملاحظات وتعليقات محرِّر المعجم.

صعوبات تأليف المعجم التاريخي للغة العربية:

١- إن تأليف معجم تاريخي ليس بالأمر الهين، حتى إذا توفّر المال اللازم لذلك. فقد استغرق تصنيف معجم أكسفورد للغة الإنكليزية أكثر من سبعين عاماً، واستغرق إعداد نظيره الفرنسي أكثر من ستين عاماً، واستغرق إعداد معجم غريم التاريخي للغة الألمانية أكثر من قرن كامل.

ومع وجود الحاسوب وتقنيات معالجة المعلومات، نطمح إلى إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية بمدة أقصر.

غير أن العائق الأول هو عدم امتلاك هيئة المعجم التاريخي للغة العربية مدونة لغوية محوسبة.

٢-المدونات اللغوية الموجودة حالياً باللغة العربية، قد لا تتوفر فيها المواصفات اللازمة، أو قد تكون خزنت في الحاسوب، بطريقة لا تسمح بجميع أنواع البحث اللغوي المطلوب لتأليف المعجم التاريخي.

ويتطلب إعداد المدونة اللغوية المثالية سنوات عديدة خاصة مع غياب طريقة المسح الضوئي الكامل للنصوص العربية.

٣-من العوائق عدم وجود عدد كاف من المتخصصين في الدراسات التأصيلية وصناعة المعجم، أضف إلى ذلك كله أن هيئة المعجم التاريخي للغة العربية لم يتوفر لها الدعم الكافي، ولا زالت تعتمد على تبرعات الأفراد والمؤسسات.

المحاضرة الثالثة عشرة: بنوك المصطلحات

التعريف:

بنك المصطلحات نوع من قواعد البيانات، يتخصص في تجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية، مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر.

ويُستخدم هذا النوع من البنوك بوصفه وسيلةً مُعِينةً للمترجمين، أو المصطلحيين الذين يسعون إلى حصر صنف من المصطلحاتِ، أو تنسيقِها أو توحيدها.

وإذا أطلقنا اسم بنك المصطلحات على قاعدة البيانات، فمعنى هذا أنّ سجلات هذه القاعدة لا تحتوي على كلمات عامة بل مصطلحاتٍ متخصصة فقط، كما في بنك المصطلحات الكندي.

وقد يتخصص بنك المصطلحات في نوع معين من المصطلحات، كما هو الحال في بنك المصطلحات التابع لشركة (سيمنز) في ميونخ الذي يركز اهتمامه على المصطلحات المتعلقة بالهندسة الكهربائية، فيَخْزُنُ مصطلحاتِها بثماني لغات أوروبية وباللغة العربية

وذلك لغرض مساعدة مترجمي الشركة على ترجمة الإرشادات المطبوعة التي ترفقها الشركة بمصنوعاتِها الكهربائية المختلفة؛ لإرشاد الزبائن إلى تشغيل هذه المصنوعات وصيانتها وإدامتها.

وهناك مراكز لا تعنى بالمصطلحات العلمية والتقنية فقط بل بالدراسات والأبحاث الخاصة بها كذلك.

ومن هذه المراكز مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فينا(الأنفوترم)، الذي أُنشئ بمساعدة اليونسكو لتحقيق غايات ثلاث وهي:

- تطوير نظرية علم المصطلح العامة والخاصة.
- تنمية التعاون بين جميع المعنيين بوضع المصطلحات.
- خلق شبكة إلكترونية.

ومن هنا فإن مركزاً مثل هذا يَستخدمُ لا محالة بنك المصطلحات التابع له لا لخزن المصطلحات فحسب، بل لتجميع الدراسات والأبحاث المتعلقة بها.

كيف يعمل بنك المصطلحات:

سنقدم هنا صورة مبسطة لسير العمل في بنك المصطلحات، مفترضين أن هذا البنك يَخْزُن المصطلحات بلغتين:

يقوم الباحثون في البنك بتجميع المصطلحات من مصادرها.

والمصادر التي تستقي منها بنوك المصطلحات مادتها (أي المعلومات والمعلومات المتعلقة بها)، تتألف من المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة أحادية اللغة كانت أو ثنائية اللغة، ومسارد المصطلحات التي توضع في خواتيم الكتب العلمية والتقنية، وقوائم المصطلحات التي تصدرها المجامع اللغوية والمعاهد المتخصصة.

وهناك مصدر مهم للمصطلحات هو النصوص العلمية والتقنية ذاتها.

ولكن هذا المصدر لا يستعمله كثير من بنوك المصطلحات؛ لأنه يحتاج إلى جهود كبيرة لمعالجة النصوص واستخلاص المصطلحات من سياقاتها الفعلية.

ثم يوضَع كل مصطلحٍ على جذاذة أو بطاقة، ويُكتب عليها أيضاً المقابل العربي لهذا المصطلح، والفرع العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه، والمصدر الذي استُقي منه المصطلح الأجنبي ومقابله العربي، والسياق الذي يَرِدُ فيه، وغير ذلك من معلومات مفيدة قد يطلبها المستفيدون من بنك المصطلحات.

ولا يُشترط في هذه الجذاذات، أو البطاقات أن تُرتب وفق نمط معيَّن، كالترتيب الألفبائي، أو طبقاً للغة الاختصاص، أو حقله؛ لأن الحاسوب يستطيع أن يفعل ذلك بجهد أقل، ووقت أقصر.

والقاعدة العامة التي تُتبع في بنوك المصطلحات هي: عدم القيام بالأعمال التي يستطيع الحاسوب إنجازها.

أما الخطوة التالية فهي قيامُ خبراءُ المصطلحاتِ بتصميمِ نموذج لاستمارةٍ خاصة بإدخال المعلومات إلى الحاسوب.

ثم يقوم مساعدو الباحثين بنقل مواد الجذاذات إلى الاستمارات في الحاسوب الذي يتولى خزنها ومعالجتها طبقاً لبرنامج يُحدِّد له الخطوات الواجب اتباعها في ذلك.

وعندما تُدخل المعلومات، يقوم الحاسوب بخزنها مرتبة في قاعدة البيانات التابعة له طبقاً لبرنامج متفق عليه، بحيث يسهل استرجاع هذه المعلومات أو بعضها عند الطلب.

ويُزوَّد المساهمون والمستفيدون من بنك المصطلحات من لوحة مفاتيح يُدخلون بواسطتها أسئلتهم أو المعلومات التي يريدون إضافتها، ومن شاشة تظهرُ عليها إجابات الحاسوب.

ويمكنُ أن يتخذَ السؤال أو الطلب صوراً متعددة وأوجهاً مختلفة مثل:

ما المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي، أو رتب ألفبائياً قائمة بأسماء أعصاب الجسم الإنساني ومعانيها باللغة العربية، أو ما هو تعريف هذا المصطلح، أو أعطني قائمةَ مصطلحاتِ الوقاية من الإشعاعات الذرية باللغة الإنجليزية مع تعريفاتها، وهكذا.

وتظهر إجابات الحاسوب على الشاشة الموضوعة أمام الباحث، فإذا أراد أن يحصل على نسخة مطبوعة من تلك الإجابات، ضغط على زر(اطبع) فتظهر الطابعةُ المجاورة له نسخةً ورقية print out من الإجابة.

ميزات بنوك المصطلحات: يمكن القول إن لبنوك المصطلحات أربعةَ ميزاتٍ ليست متوفرة في المعاجم الورقية، وهي:

١- حداثة المعلومات:فإدخال مصطلحات جديدة في بنك المصطلحات لا يستغرق دقائق، في حين أن نشرها في معجم ورقي مطبوع قد يستغرق شهوراً.

كما أنه يمكننا الاطلاع على المصطلح بعد ثوانٍ من تخزينه في بنك المصطلحات، وهذا ما لا يتأتى لنا في المعجم الورقي.

٢- سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها:إن شبكة بنوك المصطلحات التي تُيسِّر التعاون بين عدد من بنوك المصطلحات تجعل من الممكن تقسيم العمل بين هذه البنوك والإسراع في تجميع المصطلحات وتخزينها.

وتتيح لنا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الاطلاع على محتويات بنوك المعلومات التي تتخذ لها مواقع على هذه الشبكة.

٣- سرعة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات:

وذلك بفضل إمكانات الترتيب والتصنيف والتجميع الآلي المختلفة، مثل الترتيب الألفبائي، أو الترتيب الموضوعي، أو الترتيب بحسب المصدر، أو بحسب التشابه الشكلي، وما إلى ذلك.

٤- توفير الوقت والجهد والمال: فالباحث في بنك المصطلحات يستطيع أن يعثر على مصطلح أو مجموعة من المصطلحات في غضون ثوانٍ معدودات، على حين قد يتطلب ذلك منه ساعات من البحث في المعاجم الورقية.

أهداف بنوك المصطلحات:

يمكننا حصر الأهداف الرئيسة لبنوك المصطلحات فيما يأتي:

- ✓ مساعدة المترجمين في عملهم: وذلك من خلال تزويدهم بالمقابلات المطلوبة في لغة الهدف (أو اللغة المترجم إليها) بسرعة ودقة، مع جميع المعلومات اللازمة عنها.
- ✓ تنميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها: بما يتطلب ذلك من تجميع للمصطلحات على اختلاف درجة صلاحيتها ودراستها.
- ✓ توثيق المصطلحات: لتيسير الاطلاع عليها واسترجاعها ونشرها إلكترونيا أو ورقياً.

أنواع بنوك المصطلحات:

يختلف تصنيف بنوك المصطلحات من باحث إلى آخر حسب الأسس التي يختارها لتصنيفه.

وتجمع الباحثة ليلى المسعودي أسس تصنيف بنوك المصطلحات في: أهداف البنك، والمستفيدين منه، والمنهج (الموقف) الذي يتبناه، وكيفية ترتيب معطياته، وطريقة التوزيع والنشر التي يتبعها.

فمن حيث الأهداف، تسعى بعض البنوك إلى مساعدة الباحثين والمترجمين وإمدادهم بالمقابلات المطلوبة، في حين يسعى بعضها الآخر إلى جمع المصطلحات التي تم تقييسها وتوحيدها، وقد يتم ذلك بلغة واحدة فلا يفيد منه المترجمون، مثلاً.

ومن حيث الاستفادة من البنك، قد يخصص البنك في خدمة المُترجمين، أو اللسانيين، أو المصطلحيين، أو المدرسين في الشُعب العلمية والتقنية، أو جميعهم.

ومن حيث المنهج وطريقة نشر المعلومات وتوزيعها، فقد يتم بواسطة الهاتف، أو النشر الإلكتروني، أو النشر الورقي.

وتُقسَّم بنوك المصطلحات إلى نوعين طبقاً لطريقة عملها ونوع المادة التي تخْزُنُها، وترتبُها، وهذان النوعان هما:

١- بنوك المصطلحات اللفظية:

وهي التي تعتمد في عملها على دراسة تنطلق من الدليل اللغوي(اللفظ) لتصل إلى تحديد المفهوم، بحيث تُدرس الوحدة المعجمية حسب سياقاتها التي تظهر فيها قبل أن تحال إلى حقل مفهومي معيّن.

وأكثر بنوك المصطلحات في العالم هي من هذا النوع؛ لأن اتباع الترتيب الألفبائي للمصطلحات ييسر الوصول إليها.

والمشكلة التي يواجهها هذا النوع من البنوك هو اضطرارها إلى ضم جميع المعلومات المتعلقة بالمصطلح في التعريف.

فالحقل الدلالي ينبغي أن يُذكر بالتفصيل أو يُشار إليه، على الأقل، كما ينبغي أن يُدرج ويُشرح الفرق بين تلك المصطلحات.

ولهذا السبب فإن التعريف في بنوك المصطلحات اللفظية يُصبح كبيراً بالمقارنة مع التعريف في بنوك المصطلحات المفهومية.

٢- بنوك المصطلحات المفهومية:

هناك قضيتان أساسيتان في عمل بنوك المصطلحات هما: بنية المداخل، وترتيب المصطلحات.

في حين تعتمد بنوك المصطلحات اللفظية على الشكل في ترتيب المصطلحات ثم تعريفها.

فإن بنوك المصطلحات المفهومية تعتمد في عملها على الانطلاق من المفهوم ثم البحث عن المسميات اللغوية أو المصطلحات التي تعبِّر عنه.

ومن هنا تكون المعرفة المعمقة بالحقل العلمي الذي هو قيد الدرس، ضرورية من أجل تقسيمه إلى حقول مفهومية.

وهناك نوع جديد من بنوك المصطلحات وهو (بنوك المصطلحات المترابطة النصوص)، وهو نوع يحاول أن يجمع بين ميزات النوعين السابقين.

وذلك باستعمال ما يُسمى بتكنولوجيا النص المترابط، فيجمع أو يربط البحث في هذه البنوك بين طريقتي عمل النوعين السابقين من بنوك المصطلحات.

سنتحدث في المحاضرة اللاحقةعن (بنوك المصطلحات في العالم)

المحاضرة الرابعة عشرة: بنوك المصطلحات في العالم

بنوك المصطلحات في العالم: نتوخى هنا ذِكر أشهر البنوك العالمية، والبنوك الأجنبية التي تخزِّن مصطلحات عربية، وبنوك المصطلحات في الوطن العربي:

- أولاً: بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا.
- ثانياً: البنوك العالمية التي تخزِّن مصطلحات عربية.
- ثالثاً: بنوك المصطلحات في الوطن العربي.

أولاً: بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا:

في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي لم يتعدَّ عدد بنوك المصطلحات في العالم عدد أصابع اليدين.

أما اليوم فهناك العشرات من بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا، وهذا دليل على أهميتها.

فقد أخذت كثير من المؤسسات الجامعية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية، تنشئ بنوك بيانات أو بنوك مصطلحات متخصصة، تضم المعلومات والمصطلحات التي تعينها على إنجاز وظيفتها ومن بينها:

الهيئة الأوروبية في بروكسل: التي يضم بنكها مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، بلغات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- ✓ صندوق النقد الدولي: الذي يضم بنكه مصطلحات باللغة الألمانية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والبرتغالية.
- ✓ منظمة العمل الدولية: التي يضم بنكها مصطلحات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.
- ✓ المجلس العالمي للغة الفرنسية: الذي يضم بنكه مصطلحات باللغة الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية.
- ✓ دائرة اللغة الفرنسية في كيبك في كندا: التي يضم بنكها ثلاثة ملايين مصطلح بالفرنسية والإنجليزية في مائتي حقل من حقول المعرفة.

- ✓ الجمعية الفرنسية للتقييس: التي يضم بنكها المصطلحات الفرنسية المنمطة الموحدة المستعملة في المواصفات الفرنسية، والمنشورة في الجريدة الرسمية، أو الواردة في المواصفات والتوصيات عن مؤسسات التقييس الدولية، مثل: إيزو(iso)
- ✓ الدائرة الاتحادية للغات: التي يضم بنكها مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والروسية.
- ✓ معهد البحث الروسي للمعلومات الهندسية: الذي يضم بنكه المصطلحات الروسية الموحدة ومقابلاتها باللغات الألمانية والإنجليزية.
- ✓ جامعة سيرى في بريطانيا: التي يضم بنكها مصطلحات متنوعة باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية.
- ✓ مجلس المقاييس الوطني في وزارة التجارة الأمريكية: الذي يضم بنكه المصطلحات الموحدة باللغة الإنجليزية.
- ✓ الاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية: الذي يضم بنكه مصطلحات متعلقة باختصاصه باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

ثانياً - البنوك العالمية التي تخزّن مصطلحات عربية:

على الرغم من أن البنوك الأوروبية، والعالمية بوجه عام، تقتصر على تخزين المصطلحات باللغات الأوروبية، فإن عدداً من بنوك المصطلحات العالمية أخذت تخزِّن المقابلات العربية لمصطلحاتها، وذلك لأسباب تجارية أو سياسية، ومن الأمثلة على هذه البنوك ما يأتي:

بنك مصطلحات شركة سيمنز:

قاعدة بيانات الأمم المتحدة:

من بنوك المصطلحات العالمية التي تخزِّن المقابلات العربية لمصطلحاتها، هي:

بنك مصطلحات شركة سيمنز:

حيث يشتمل على ملايين المصطلحات التكنولوجية،والهندسية الكهربائية بوجه خاص، بإحدى عشرة لغة أوروبية، ومع تزايد القوة الشرائية في البلاد العربية في السبعينيات من القرن العشرين، سعت الشركة إلى إضافة المصطلحات العربية إلى بنك المصطلحات فيها.

وذلك لتتمكن مصلحة الترجمة التابعة لها من تدوين منشورات باللغة العربية توضح استعمال منتجات الشركة.

فعقدت الشركة سنة ١٩٧٩م، اتفاقاً مع مكتب تنسيق التعريب بالرباط، لتبادل المصطلحات بينهما، بحيث تُمد الشركةُ المكتبَ بالمصطلحات باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، ويمدها المكتب بمصطلحاته العربية الموحدة مع مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية.

قاعدة بيانات الأمم المتحدة:

تمتلك منظمة الأمم المتحدة في نيويورك قاعدة بيانات تضم المصطلحات التي يستعين بها قسم الترجمة في المنظمة.

وتُخزّن هذه المصطلحات مع تعريفاتها باللغات الرسمية للأمم المتحدة، أي: الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والصينية، والعربية.

ولقاعدة البيانات هذه موقع على شبكة المعلومات (الإنترنت).

ثالثاً: بنوك المصطلحات في الوطن العربي:

يوجد في الوطن العربي عدد من بنوك المصطلحات في المؤسسات اللغوية وبعض الجامعات، وفيما يأتي أهمها:

قاعدة المُعطيات المعجمية (معربي) بالرباط:

أُنشئ معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط في عيد استقلال المملكة المغربية للمساعدة على تعريب الإدارة والتعليم في البلاد.

وقد شرع مدير المعهد أحمد الأخضر غزال، في استخدام الحاسوب لتخزين المصطلحات ومعالجتها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، مكوناً قاعدة المعطيات المعجمية.

وبذلك تُعد قاعدة المُعطيات المعجمية، أقدم بنك للمصطلحات في الوطن العربي، على الرغم من أنه لا يقتصر على تخزين المصطلحات العلمية؛ بل يخزن الكلمات عامة كذلك.

والاسم (معربي) منحوت من كلمتين (معجم) و(عربي).

ويضم هذا البنك أكثر من نصف مليون كلمة عربية مع مقابلاتها الإنجليزية، والفرنسية، واللاتينية أحياناً، في مختلف حقول المعرفة.

البنك الآلي السعودي للمصطلحات(باسم):

أشرف على إنشاء هذا البنك في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا؛ سابقاً) الدكتور محمود إسماعيل صالح صيني سنة ١٩٨٣م.

ويرمي هذا البنك إلى المساهمة في تعريب العلوم والتقنيات، وإمداد دوائر الدولة والباحثين بالمصطلحات العلمية والتقنية، وتوفير أداة آلية تُعين الباحثين على وضع المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، وتدريب المهتمين منهم على أساليب معالجة المصطلحات العلمية والتقنية التي يستقيها من المؤسسات العربية المعنية، كالمجامع اللغوية والعلمية العربية، ومكتب تنسيق التعريب، والمعاجم المنشورة.

وتشمل جميع مداخل هذا البنك على المصطلحات العربية والإنجليزية، وبعضها يشتمل على المصطلحات الفرنسية والألمانية كذلك.

وتضم المداخل المعلومات الأساسية الآتية:

المصطلح العربي، المصطلح الأجنبي، التصنيف، التعريف، مصدر المصطلح، معلومات نحوية عنه، المرادفات.

قاعدة المُعطيات المصطلحية (قمم) بتونس:

قام المعهد القومي للمواصفات والمِلكية الصناعية في تونس بإنشاء هذا البنك حوالي سنة ١٩٨٦م، ويعمل بالتعاون مع المجمع التونسي (بيت الحكمة سابقاً)، ويركز على المصطلحات الموحدة في مختلف العلوم والفنون.

ويُذكر أن المعهد القومي للمواصفات والمِلكية الصناعية نظّم ندوتين في تونس عن قضايا المصطلح، بالتعاون مع مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح هما:

(ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً) وكانت في تونس ١٩٨٦م، و (ندوة التقييس والتوحيد المصطلحيين في النظرية والتطبيق) في تونس١٩٨٩م.

بنك مجمع اللغة العربية في الأردن:

تأسس هذا البنك سنة ١٩٨٨م، ويهدف إلى جمع المصطلحات ومعالجتها، وتنظيمها وتوفير وسائل توزيعها، وتقديم خدمات مصطلحية للباحثين، وتطوير المنهجيات النظرية والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب.

وتشتمل مداخل البنك على المصطلحات، وتصنيفها، وتعريفها، ومقابلاتها الإنجليزية، ومصادرها.

وتتألف مصادر المصطلحات المخزنة من مطبوعات المجامع اللغوية والعلمية العربية، ومعاجم مكتب تنسيق التعريب، ومنشورات الاتحادات والمنظمات الدولية.

بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب:

على الرغم من أنّ الدعوة لإنشاء هذا البنك بدأت سنة ١٩٧٨م، فإنه لم يؤسَّس ويبدأ عمله إلا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

ويهدف هذا البنك إلى توفير المصطلحات العلمية والتقنية العربية الموحَّدة مع مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية.

وكان المكتب قد أعد هذه المصطلحات ونشرها بعد أن أقرتها مؤتمرات التعريب العربية.

وقد أخذ هذا البنك بتخزين معلوماته في مجلة (اللسان العربي)، التي يصدرها المكتب بانتظام، وكذلك بإصدار محتوياته على أقراص مدمجة.

شبكة عربية للمصطلحات:

إن التطور الكبير الذي طرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، جعل من الممكن الاستفادة منها بوصفها وسيلة لإشاعة المصطلح وإيصاله إلى كل بيت، بل يستطيع الأفراد الاتصال بقواعد البيانات، وبنوك المصطلحات، والمعاجم المتعددة اللغات المتاحة على شبكة الإنترنت، والاستفادة من المعلومات التي تتوفر عليها.

ومن ناحية أخرى، قد يسرت هذه التكنولوجيا عملية إعداد المعاجم وتأليفها، ونشرها، بما يتيحه النشر الإلكتروني من وسائط متعددة، وفرز آلي، وفهرسة آلية، وتصحيح نصوص آلي،وحتى بيع المعاجم وتوزيعها عن طريق التجارة الإلكترونية

وأصبح من الميسور اليوم التواصل بين المختصين في حقل من الحقول العلمية والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينهم، بفضل شبكة الإنترنت.

وتستطيع بنوك المصطلحات العربية وقواعد البيانات المصطلحية في البلاد العربية إنشاء شبكة عربية للمصطلحات تتبادل المعلومات المصطلحية، بحيث يستطيع المختصون الوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف في مصطلحاتهم، وضبط الترادف والاشتراك اللفظي فيها بسهولة.

كما يستطيع المستفيدون من بنوك المصطلحات العربية استخدام الشبكة للحصول على المعلومات من أيّ بنك مصطلحات عضو في الشبكة يتوفر عليها. كما تستطيع الشبكة العربية أن تتعاون مع الشبكات المصطلحية العالمية.

ويتطلب إنشاء الشبكة العربية للمعلومات المصطلحية تنسيقاً إدارياً وتقنياً بين أطراف الشبكة، خاصة لتوحيد مواصفات البنوك، وتوحيد معايير المعلومات المدخلة.

وقد مر بنا أن بنوك المصطلحات الأوروبية اجتمعت في المركز الدولي للمعلومات المصطلحية في فيينا سنة ١٩٧٩م، لتتفق على المعايير النوعية الواجب توفرها في كل مصطلح يُخزن في أيّ بنك من بنوك المصطلحات المتعاونة. ولكي تستطيع بنوك المصطلحات العربية التعاون مع بنوك المصطلحات الدولية، ينبغي عليها استخدام تبادل المصطلحات التي وضعها المركز الدولي للمعلومات المصطلحية.

وبهذا نكون قد أنهينا المحاضرة الرابعة عشرة والأخيرة

وشكراً لكم